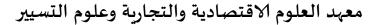


المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة





قسم علوم التسيير

المرجع:ا/2019

الميدان: العلوم الافتدادية والتسيير والعلوم التجارية

فرنع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآليات المتاحة لها في تعزيز صادراتها خارج المحروقات دراسة حالة ولاية ميلة للفترة (2010–2018)

مذكرة مكملة لنيل شماحة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

تحت إشراف:

إعداد الطلبة:

ياسين بوبكر

- مصباح أحمد

- غوالى نبيل

لجزة المزاوشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ريغي هشام
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ياسين بوبكر
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	وليد لطيف

السنة الجامعية 2019/2018









الحمد لله الذي رزقني بفضله، أحمده تعالى وأدعوه أن يديم نعمته علي ويحفظها من الخوال.

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله عز وجل " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " اللذان ربياني صغيرا وعلماني كثيرا و أرشداني كبيرا، أبي وأمي بارك الله في عمرهما. إلى إخوتي وعائلتي الكبيرة وأصدقائي.

المي أسرتي الصغيرة، بنتاي تقوى وأسيل ولاسيما زوجتي التي طالما وفرت لي ما يساعد على أسرتي المساعد على البحث وشجعتني على إكمال دراستي.

إلى أساتذتي الكرام فمنهم استقيت الحروف، وتعلمت كيف أنطق الكل<mark>مات، وأ</mark>صوغ العبارات.

إلى زملائي وزميلاتي في العمل و الدراسة.

إلى كل من فتح وتصفح هذه الأوراق من بعدي.

أهدي إليكم رسالة الماستر في تخصص مالية المؤسسة داعيا المولى سبحانه وتعالى أن تكلل بالنجاح والقبول من جانب أعضاء لجنة المناقشة المبجلين.

فهرس

المحتوبات

الصفحة	العنوان				
.1	شكر وعرفان				
.11	إهداء				
.III	فهرس الجداول				
.IV	فهرس الأشكال				
.V	فهرس الملاحق				
أ – و	مقدمة				
2018-	الفصل الأول: دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري للفترة 2011-2018				
2	تمهید				
3	المبحث الأول: الإطار النظري للتصدير والميزان التجاري				
3	المطلب الأول: ماهية التصدير				
3	الفرع الأول: مفهوم التصدير وأهميته				
4	الفرع الثاني: أنواع التصدير وأهدافه				
8	الفرع الثالث: دوافع التصدير				
9	المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري				
9	الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه				
12	الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي للميزان التجاري				
13	الفرع الثالث: كيفية القيد في الميزان التجاري وطريقة احتساب قيمة الصادرات والواردات				
13	المطلب الثالث: إستراتيجية ترقية الصادرات				
13	الفرع الأول: إستراتيجية ترقية الصادرات				
14	الفرع الثاني: محاور إستراتيجية ترقية الصادرات				

16	المبحث الثاني: دراسة الصادرات والواردات والميزان التجاري الجزائري للفترة 2011 إلى 2018		
16	المطلب الأول: دراسة صادرات الجزائر للفترة 2011 إلى 2018		
16	الفرع الأول: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية		
19	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر من سنة 2011 إلى 2017		
21	المطلب الثاني: دراسة تطور الواردات الجزائرية للفترة 2011–2018		
21	الفرع الأول: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من 2011 إلى 2018		
24	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011 إلى 2017		
27	المطلب الثالث: دراسة الميزان التجاري الجزائري للفترة 2011 إلى 2017		
27	الفرع الأول: تطور الميزان التجاري للفترة 2011-2017		
28	الفرع الثاني: زبائن الجزائر سنة 2017		
33	خلاصة الفصل		
لمتاحة لها	الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات ا		
	لتعزيز الصادرات		
35	تمهيد		
36	المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
36	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
36	الفرع الأول: تعريف بعض الدول والمنظمات العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
38	الفرع الثاني: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
40	المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		

40	الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
43	الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
47	المطلب الثالث: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
48	الفرع الأول: على المستوى المحلي
50	الفرع الثاني: على الصعيد الدولي
52	المبحث الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات المتاحة لها لتعزيز الصادرات خارج المحروقات
52	المطلب الأول: توزيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري
52	الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010- 2018
54	الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني للفترة 2010–2018
57	الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات للفترة 2010–2018
59	المطلب الثاني: الآليات المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتعزيز الصادرات
60	الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات
61	الفرع الثاني: التأمين وضمان الصادرات

62	الفرع الثالث: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة		
68	خلاصة الفصل		
تها للفترة	الفصل الثالث:دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وصادراتها للفترة 2010-2018		
70	تمهید		
70	المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة		
71	وصادراتها للفترة 2010–2017		
7.1	المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-		
71	2017		
71	الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات للفترة 2010-2010		
73	الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية للفترة 2010-2017		
76	الفرع الثالث: توزيع عدد الأجراء حسب قطاعات النشاط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2017		
78	المطلب الثاني: دراسة تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة 2010		
78	الفرع الأول: الهيكل السلعي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2014		
80	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2018		
83	المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التصدير والحلول المقترحة		
83	المطلب الأول: مشاكل وتهديدات عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		

83	الفرع الأول: على المستوى الجزئي
84	الفرع الثاني: على المستوى الكلي
85	المطلب الثاني: الجوانب والأبعاد الممكن إثراؤها في الاقتصاد الجزائري لمواجهة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التصدير
87	خلاصة الفصل
89	خاتمة
95	قائمة المصادر والمراجع
100	قائمة الملاحق

فهرس

الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	المعنوان	الرقم
16	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011–2018	1-1
19	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر	2-1
22	الهيكل السلعي للوردات الجزائرية	3-1
25	التوزيع الجغرافي للواردات	4-1
28	تطور الميزان التجاري للفترة 2011–2017	5-1
28	زبائن الجزائر سنة 2017	6-1
31	موردو الجزائر سنة 2017	7-1
37	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1-2
37	تعريف إتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2-2
40	المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	3-2
43	عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4-2
52	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مناطق الوطن للفترة 2010- 2018	5-2
55	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الشكل القانوني من 2010-2010	6-2
57	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر	7-2
65	المؤسسات المساهمة في تدعيم عملية التصدير خارج المحروقات في الجزائر	8-2
72	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة حسب قطاعات النشاط للفترة 2010- 2010	1-3
74	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية للفترة 2010-2017	2-3
77	توزيع عدد الأجراء حسب قطاعات النشاط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 1010-2017	3-3
77	تطور عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2018	4-3

فهرس الجداول

80	توزيع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة على مناطق العالم	5_2
80	للفترة 2010–2018	3-3

فهرس

الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
7	أنواع التصدير	1-1
18	تطور الهيكل السلعي للصادرات	2-1
21	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة 2011-2011	3-1
24	الهيكل السلعي للوردات الجزائرية	4-1
27	التوزيع الجغرافي للواردات	5-1
30	زبائن الجزائر سنة 2017	6-1
32	موردو الجزائر سنة 2017	7-1
54	التوزيع الجغرافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2010-	1-2
J-1	2018	1 <i>L</i>
56	هيكل تركيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	2-2
59	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر	3-2
72	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة حسب قطاعات النشاط للفترة	1-3
12	2017 -2010	1-3
76	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية للفترة 2010-2017	2-3
78	توزيع عدد الأجراء على القطاعات الاقتصادية	3-3
82	التوزيع الجغرافي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة	4-3

فهرس

الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
100	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط	01
104	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية	02
112	توزيع مناصب الشغل حسب قطاع النشاطات	03
118	عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2018	04
119	الهيكل السلعي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة	05
120	زبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2018	06

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات والانتقال إلى قطاع تصديري غير تقليدي يركز على التصنيع للتصدير مطلبا استراتيجيا تسعى أغلب الدول النامية لإدراكه، لما له من آثار إيجابية على الميزان التجاري والتنمية الاقتصادية.

والجزائر وعلى غرار الدول المصدرة للنفط والتابعة شبه كليا لصادرات المحروقات، تسعى إلى الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع وذلك من خلال تسطير إستراتيجية لترقية الصادرات تتضمن جملة من السياسات والإجراءات، على رأسها تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة المؤسسات الكبيرة بل والمساهمة في التصدير والوصول بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، لما له من دور في تحقيق التنمية من خلال ما يوفره هذا النوع من المؤسسات من مناصب شغل ومساهمتها في تحقيق الثروة وزيادة الدخل، إضافة إلى قدرتها الكبيرة على التأقلم مع التغيرات والأزمات وكذا قدرتها على تقديم الجديد، لذلك سطرت الجزائر العديد من البرامج والآليات بغية تحقيق الأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرات خارج المحروقات، الميزان التجاري.

Le résumé:

Afin d'augmenter les exportations hors hydrocarbures et la transition vers un secteur non traditionnel axé sur la transformation des exportations constituent une demande stratégique que la plupart des pays en développement cherchent à satisfaire en raison de ses effets positifs sur la balance commerciale et le développement économique.

L'Algérie est parmi les pays exportateurs des hydrocarbures et leur économie baséepresque entièrement sur ce dernier, pour cela elle cherche à passer d'une économie rentière à une économie diversifiée via l'implantation d'une stratégie d'augmentation des exportations hors hydrocarbures, pour implanter cette stratégie l'Algérie a mis des politiques et des procédures, y compris l'activation du secteur des PME pour aider les grandes entreprises avec ses produits destinés aux marché étrangères, en raison de ses effets positifs comme la création d'emplois et la contribution à la réalisation de la richesse et l'augmentation des revenus, en plus de sa capacité à s'adapter aux grands changements.

Mots clés: PME, exportations hors hydrocarbures, la balance commerciale.

مقدمة

إن التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم في القرن الماضي والتغيرات التي نشهدها اليوم ساهمت في فتح أسواق جديدة عالمية وأعادت هيكلة التحالفات الاقتصادية ما أدى إلى خلق فرص تصديرية غير مسبوقة حتى لأصغر الشركات في البلدان المنتجة، حيث يعتبر التصدير محورا هاما في قيام التجارة الخارجية بين الدول وذلك باعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء.

إلا أن صادرات الدول المتقدمة تتميز بالتنوع الشيء الذي كان سببا في تقدمها أما صادرات الدول النامية فهي قائمة على التخصص الناتج عن التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية لمختلف السلع خاصة السلع المصنعة وباعتبار تنويع هيكل الصادرات وزيادة مصادر دخل الدولة من أهم ميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد سارعت العديد من الدول لدعمها وترقيتها قصد مساهمتهما في تنويع الصادرات نظرا للأهمية الكبيرة لها كونها قاطرة النمو الاقتصادي.

الجزائر وعلى غرار العديد من الدول النامية تعاني من الأحادية في التصدير حيث يسيطر قطاع المحروقات على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، ما يجعل اقتصادها رهينا لأسواق النفط وتقلبات هذه المادة الحيوية، وأحسن دليل على ذلك أزمة أسعار النفط سنتي 1986 و1988 وأخرها سنة 2014، الأمر الذي يجعل اقتصادها النفطي أحادي الدخل الذي يعتمد في أداء متغيراته الاقتصادية الكلية على وضعية أسعار النفط ارتفاعا ونزولا يعاني وبصفة دورية من أزمات حادة نتيجة للتغير في هيكل الطلب، هذا الأمر دفع بالجزائر للبحث عن بدائل لإنعاش اقتصادها حيث سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تتمية متوازنة وشاملة بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التتمية، وذلك من خلال الاهتمام بذلك النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات و ما تقدمه من إسهامات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أولا: إشكالية البحث

من منطلق أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الاهتمام الكبير الذي أولته لها الجزائر كحل لتتويع وتعزيز الصادرات خارج المحروقات وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الآليات المتاحة لها بالجزائر في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالإسقاط على ولاية ميلة؟

- ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:
- √ ما هو واقع الصادرات في الجزائر وما هي وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2011-2017؟
 - ✓ ما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 - ✓ ما هو واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري على الصعيدين الداخلي والخارجي؟
 - ✓ هل تصدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة جزء من منتجاتها للخارج؟

ثانيا: فرضيات البحث

- ✓ تعتبر التجارة الجزائرية خارج المحروقات تجارة تعتمد بشكل أساسي على الواردات أكثر من الصادرات؛
- ✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها؛
 - ✓ شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة؛
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري على الصعيد الداخلي من خلال دورهما في التشغيل ومساهمتهما في الناتج الداخلي الخام وتشكيل القيمة المضافة ومساهمتهما في المبادلات الخارجية على الصعيد الخارجي؛
 - ✓ تتميز ولاية ميلة بوفرة في الإنتاج الزراعي والرعوي (الفلاحي) مع انعدام وسائل التصدير.

ثالثا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال الاعتبارات التالية:

- نظرا للتطورات والتغيرات الكبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرات العولمة فقد أصبح من الضروري دراسة هكذا مواضيع خاصة بالنسبة للدول النامية وعلى رأسها الجزائر التي تعاني من أحادية الصادرات وانحصارها في صادرات المحروقات فقط؛
- الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة؛

- إبراز أهمية ودور هذه المؤسسات في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للجزائر ؟
- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في جميع المجالات وعلى الصعيدين المحلى والدولي.

رابعا: أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى الوصول إلى جملة من الأهداف نذكر منها:

- إبراز الدور المهم الذي تلعبه الصادرات في حماية الاقتصاد الوطني من أي أزمات تنتج عن انهيار أسعار البترول؛
- إعطاء إطار مفاهيمي شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تبيان مميزاتها وأهميتها على الصعيدين المحلى والدولى؛
 - معرفة واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال دراسة إحصائية تحليلية؟
- معرفة مدى نجاعة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للجزائر.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر:

- الرغبة والميول الشخصي في تناول وبحث هذا النوع من المواضيع؛
- المكانة الكبيرة التي أصبحت تحضا بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العديد من الدول؛
 - اهتمام الجزائر بهذه المشروعات كبديل يمكن الاعتماد عليه في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- الأزمة الراهنة والمتمثلة في تدهور أسعار المحروقات والتي تمثل أكثر من 95 % من صادرات الجزائر.

سادسا: حدود الدراسة

أ. الحدود الموضوعية: للوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة عمدنا في هذا البحث إلى دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر حيث سنركز

في دراستنا على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآليات المتاحة لها في الجزائر ومدى مساهمتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما تتمثل الحدود الجغرافية للبحث في ولاية ميلة.

ب. الحدود الزمنية: تم تحديد الفترة من 2010 إلى 2018 كمجال زمني للدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة

لقد اطلعنا على مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية، ومن بين هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا نذكر:

أ. الدراسة الأولى: لخضر مداح وماجي عبد الحميد"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011/2010.

تناولا الإشكالية التالية: مدى أهمية ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية اجتماعيا واقتصاديا ؟"

حيث تطرقا إلى مجموعة من النقاط التي تمس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ذلك، كما توصلا إلى المكانة والأهمية الكبيرة التي توليها السياسات العامة للدول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنه على الجزائر وضع المزيد من السبل والإجراءات الكفيلة للنهوض بهذا القطاع، فبالرغم من ما تحقق من قبل البرامج الموضوعة إلا أنه يبقى بعيدا عن الأهداف المنتظرة.

ب. الدراسة الثانية: حريد رامي "البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". دراسة حالة الجزائر. " جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

هذه الدراسة هي رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د)، تناولت الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن للبدائل التمويلية للإقراض أن تكون بدائل ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟"

وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تساهم في توليد القيمة المضافة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة، وتتويع الهيكل الاقتصادي للدولة، ودعم الشركات الكبيرة، كما أنها تواجه عدة تحديات عند نشأتها، وأحسن صيغ لتمويلها (رأس المال المخاطر، صيغ التمويل الإسلامية، وقرض الإيجار).

ت. الدراسة الثالثة: بن طيرش عطا الله " تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016.

هذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه، تناولت الإشكالية التالية: "هل تتوافق صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري في الأسواق الخارجية ؟"

وتوصلت إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية تجعلها قادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة كانت وخاصة الجزائر، كما نوهت للدور الكبير للدولة في تشجيع وتنمية هذه المشروعات.

ثامنا: منهج الدراسة

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، وذلك في ظل الآليات المتاحة لها في الجزائر تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التي تتماشى مع طبيعة الموضوع وذلك كما يلي:

تم استخدام المنهج الوصفي في إبراز مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المفاهيم المتعلقة بكل من التصدير والميزان التجاري وغيرها من المفاهيم الواردة وهذا بالاعتماد على المراجع المختلفة من الكتب والرسائل الجامعية والملتقياتالخ، كما تم اعتماد المنهج التاريخي في سرد الأحداث التاريخية والجوانب المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.

أما المنهج التحليلي فقد ساعد في تحليل الإحصائيات والمعطيات لاستنباط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

تاسعا: هيكل الدراسة

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول أساسية، حيث تناولنا في الفصل الأول دراسة الصادرات والميزان التجاري الجزائري في الفترة 2011–2018 هذا الأخير قسم إلى مبحثين تضمن المبحث الأول الإطار النظري للتصدير والميزان التجاري، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى واقع الصادرات والميزان التجاري الجزائري.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات المتاحة لها لتعزيز الصادرات خارج المحروقات وقد تم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول الإطار

النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات المتاحة لها لتعزيز الصادرات خارج المحروقات.

وتتاولنا في الفصل الثالث دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وصادراتها للفترة وتتاولنا في الفصل الثالث دراسة المؤسسات المبحث الأول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور صادراتها في ولاية ميلة للفترة 2010–2018، أما المبحث الثاني فتناول المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التصدير والحلول الممكنة.

عاشرا: صعوبات البحث

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث فيما يلي:

- قلة المراجع وخاصة الكتب التي تبحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة العلاقة بينها وبين الصادرات الجزائرية وبالتالي دعمنا الدراسة بالاعتماد على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والمذكرات.
- صعوبة إيجاد الإحصائيات الحديثة المتعلقة بالصادرات، خاصة بالصادرات خارج المحروقات وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي اضطررنا للعمل بإحصائيات سنة 2017 وبإحصائيات ثلاثبة وسداسية بالأخص سنة 2018.

الفصل الأول:

دراسة الصادرات والميزان

التجاري الجزائري للفترة

2018-2011

تمهيد:

من الأهمية بما كان أن نشير إلى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي، إذ تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الصعبة كما أنها تساهم في عملية النمو والتتمية الاقتصادية وذلك بسبب دورها التوسعي في مجال الإنتاج والتسويق للاقتصاد الوطني عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، كما أن أهميتها تأتي باعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية، حيث كلما زادت صادرات الدولة على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة معدلات النمو عندها وتحقيق نسب أعلى في الميزان التجاري.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مفاهيم عامة عن الصادرات والميزان التجاري الجزائري في المبحثين التاليين:

- ✓ المبحث الأول: الإطار النظري للتصدير والميزان التجاري.
- ✓ المبحث الثاني: واقع الصادرات والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010 -2017.

المبحث الأول: الإطار النظري للتصدير والميزان التجاري

وقعت معظم الدول النامية ومنها الجزائر في الاعتماد على إستراتيجية إحلال الواردات بقصد علاج العجز في الميزان التجاري، فأصبحت هذه الدول في مأزق الاعتماد على الخارج بل الوقوع في فخ المديونية مما دفع العديد من هذه البلدان بالتوجه إلى التصدير.

المطلب الأول: ماهية التصدير

يعتبر التصدير خيارا استراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية نتيجة الدور الهام الذي يساهم به في تغيير الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية للتطور والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، لدى سنقوم في هذا المطلب بدراسة ماهية التصدير بصفة عامة.

الفرع الأول: مفهوم التصدير وأهميته

من أهم أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول عدم استطاعت الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع المنتجات، وذلك بسبب الميزات الطبيعة والمناخية وكذالك الظروف الإنتاجية من بلد لآخر، ومن أهمية التجارة الخارجية تصريف الفائض من الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

أولا: مفهوم التصدير: يمكن توضيح مفهوم التصدير من خلال التعاريف التالية: "هو بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تحقق فائضا في سلعة ما إلى سوق آخر تمثل فيه نفس السلعة جزء من احتياجاتها 1.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج 2 .

أو بمعنى أخر التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية وثقافية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها³.

3 فريد النجار، تسويق الصادرات العربية (آلبات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 15.

¹ محمد فؤاد مصطفى، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، طبعة 2، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 235.

² عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان، 1980، ص 141.

ثانيا: أهمية التصدير: للتصدير أهمية بالغة في اقتصاديات الدول حيث يمكن إبراز هذه الأهمية من خلال:

- يعتبر التصدير ذا أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق، ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير 1؛
- أصبح التصدير يشير إلى مدى أهمية اقتصاد بلد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة، حتى أن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد كثيرا على اعتبار قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها؛
- إن الصناعة التصديرية قد تحصل على معدلات من صناعات غير تصديرية، كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا، وهذه العلاقات التكاملية تؤدي حتما إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل²؛
- تحتل الصادرات في الدول النامية مكانة مهمة وتقوم بدور كبير في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل القومي وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة كما تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على عمولات صعبة ترفد الميزان التجاري الذي يشكل جزءا مهما في ميزان المدفوعات³.

الفرع الثاني: أنواع التصدير وأهدافه

أولا: أنواع التصدير: يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع تتمثل في:

1 – الصادرات المنظورة والغير منظورة:

¹ نعيمي فوزي، التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 1999، ص 68.

² أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال، طبعة 2، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001، ص 411.

³ شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 25.

- أ- الصادرات المنظورة: وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى وتنتقل إليهم عبر الحدود، وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك، حيث يمكن مشاهدتها ومعاينتها وإحصائها في سجلاتهم.
- ب-الصادرات غير المنظورة: تشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج وتشمل خدمات النقل، التأمين السياحة، كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية، مدفوعات البريد والهبات ...الخ، إلى ذلك تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأس مالي1.

2. الصادرات المؤقتة والدائمة:

أ-الصادرات المؤقتة: هي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية؛
 - مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج؛
 - إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج 2 .

ب-الصادرات الدائمة: تتمثل في تلك المنتجات التي يتم تصديرها بصفة دائمة دون إعادتها، وأيضا
 يقصد بها مجموع البضائع (الجديدة أو القديمة) التي تخرج بصفة نهائية من إقليم جمركي³.

3. الصادرات المباشرة والغير المباشرة:

أ-الصادرات المباشرة: بهذا الخيار يقوم المنتج نفسه بأعمال التصدير إلى السوق الأجنبي دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، وتتبع الشركات في تصدير منتجاتها مباشرة إحدى الطرق التالية:

- استحداث قسم التصدير للأسواق الخارجية: وهذا يتطلب من الشركة إنشاء قسما مستقلا للتصدير في الشركة وضمن هيكلها التنظيمي يقوم بكافة مهام ووظائف التصدير؛

¹ خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني للطبع، بيروت، لبنان، 1997، ص 66.

² نعيمي فوزي، <u>التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولي</u>، مرجع سبق ذكره، ص 68.

³ بشير محمد علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص 110.

- إنشاء فروع في الأسواق الخارجية: وهذا يعني إنشاء فرع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق المستهدف، وهذا يسمح للشركة بتحقيق رقابة أفضل على نشاطاتها في السوق الخارجي؛
- إيفاد مندوبي مبيعات للخارج: يقومون بالعملاء المحتملين في الأسواق المستهدفة والاتصال والتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع.

ب-الصادرات الغير مباشرة: ويتم ذلك عن طريق استخدام أو تعيين وسطاء دوليين يقومون بمهام التصدير لتلك الدولة، وهذه الطريقة غالبا ما تكون شائعة بين الشركات حديثة العهد بالتصدير للأسواق الخارجية لأنها تتطلب اقل استثمار أو اقل مخاطرة، كما أن الشركة حسب هذه الطريقة لا تضطر إلى تعيين وتطوير أيادي عاملة لها في الخارج، فالوسيط التجاري لديه المعرفة التامة والكافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق المستهدفة خارجيا.

ومن أهم أشكال الوسطاء المتوفرين في السوق المحلى للتصدير 1 :

- 1-التاجر المحلي المصدر: يقوم هذا الوسيط بشراء إنتاج الشركة في حسابه الخاص، ثم يتولى عملية تسويقه وبيعه على مسؤوليته في الخارج بهدف تحقيق الربح.
- 2- الوكيل المحلي المصدر: يوجد أنواع مختلفة من الوكلاء أو السماسرة، والوكلاء بالعمولة أما السماسرة فمنهم وكيل البيع، وكيل المنتج، السمسار الحر والوكيل بالعمولة.

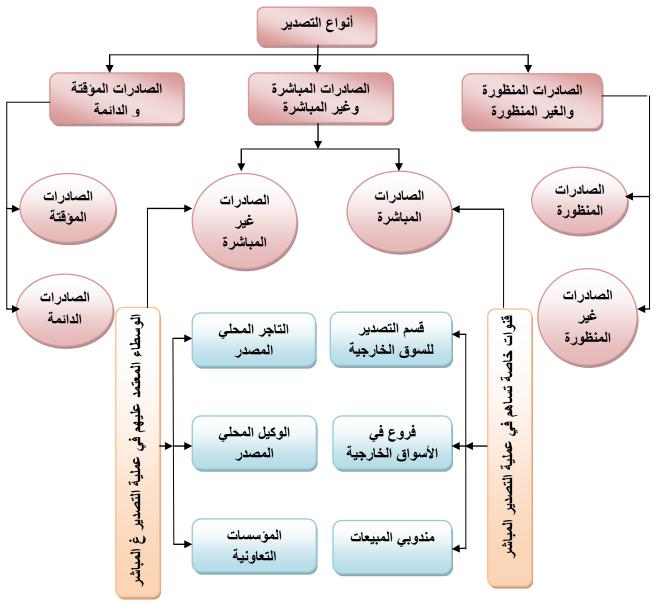
فالوكيل في جميع الحالات يبحث ويتفاوض نيابة عن موكله ويتقاضى مقابل عمله عمولة تختلف حسب نوع العقود التجارية بين الوكيل والموكل ونوع الوكالة.

3- المؤسسات أو المنظمات التعاونية: تقوم هذه المنظمات بتنفيذ المهام المتعلقة بالتصدير وذلك نيابة عن عدة منتجين وهي تقع جزئيا تحت إدارتهم ورقابتهم ويستخدم هذا النوع عادة من قبل منتجي البضائع الأولية كالمنتجات الزراعية.

ويمكن تلخيص أنواع التصدير في الشكل التالي:

أ شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، مرجع سبق ذكره، ص=88-88.

الشكل رقم (1-1): أنواع التصدير



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 88–88.

ثانيا: أهداف التصدير: تتجلى أهداف التصدير بارتباطه بعدة جوانب في النقاط التالية أ:

1 - الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية: وهى:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة؛
 - التوزيع الجغرافي للمخاطر ؟

ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة،الجزائر، 1998، ص 1

- التكيف مع المنافسة؛
- التواجد في السوق الدولية.

2 - الأهداف المرتبطة بالجانب المالى:

- الزيادة في رقم الأعمال؛
- رفع هوامش المردودية والإرادات المالية؛
 - رفع مرودية رؤوس الأموال المستثمرة؛
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3 – الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة؛
 - استغلال الامتيازات المتوفرة؛
 - خفض الكلفة الإنتاجية؛
- الرفع من جهود البحث والتطوير.

الفرع الثالث: دوافع التصدير

يمكن تحديد دوافع التصدير في العناصر التالية 1 :

- 1 تشجيع إدارة المؤسسة على ممارسة نشاط التصدير ؛
- 2- تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية؛
 - 3- الاستفادة من وفرات الحجم الكبير في الأسواق؛
- 4- الاستفادة من تسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله؛
 - 5- تتويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية؛
 - 6- تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والاستخدام؛

^{.46} ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 1

- 7- تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة؛
- 8- تغيير وكلاء المؤسسة في الأسواق الخارجية والقرب من الزبائن؟
- 9- صغر السوق المحلية وعدم قدرتها على استيعاب السلع المنتجة محليا؛
- 10- ركود الطلب في السوق المحلية وإقدام المؤسسة على إيجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها.

كما أن هناك دوافع أخرى تشجع المؤسسة على التصدير أهمها:

- توفر خبرات ومعارف لدى المؤسسة في نشاط التصدير وممارسه؛
- اكتساب القدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية؛
 - اكتساب المؤسسة لخصائص الشركات متعددة الجنسيات؛
 - تطوير الإنتاج وطرقه استجابة للبيئة الخارجية.

كما أن هناك هدف قومي للتصدير يهم الدول النامية والمتقدمة وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه الدوافع حسب سلوك الاستجابة إلى عوامل ساحبة وعوامل دافعة بمعنى آخر شكل الاستجابة للدوافع سواء كان مصدرها بفعل العوامل البيئية الداخلية أو بفعل العوامل البيئية الخارجية (السوق المحلي والسوق الأجنبي) أوكلاهما معا1.

المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري

يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية ومن بين أهم حسابات ومكونات هذا الميزان نجد الميزان التجاري حيث أنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ومن خلال هذا المطلب سنقدم أهم الجوانب المتعلقة بهذا الحساب (الميزان التجاري).

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه

يعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية للدول وهو يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.

¹ بن عربية مونية، التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 05.

أولا: مفهوم الميزان التجاري: تعددت مفاهيم الميزان التجاري من كاتب لآخر ويمكن إبراز أهمها فيما يلى:

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري 1 .

- يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات، وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من عجز، وفي حالة تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن².
- يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي من ميزان المدفوعات في العادة، وذلك لأنه يوضح النشاط الإنتاجي وهيكله في دولة معينة، إذ أن مثل هذه الدولة عندما يعجز نشاطها الإنتاجي يسبب ضعف درجة تتوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، وضعف درجة مرونته، عن تلبية احتياجات الاقتصاد لذلك إلى الوسع في الاستيراد لسد هذه الاحتياجات، في حين أن عدم اتساع النشاط الإنتاجي وعدم تتوعه لا يتيح للدولة القدرة على توفير فائض من الإنتاج لغرض التصدير، وبالتالي يحصل عجز في الميزان التجاري، حيث تزداد الصادرات على حساب الواردات³.

وتقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (x) - إجمالي واردات البلد (x)

- الميزان التجاري الإيجابي: يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكبر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزان أو ما يسمى بالفائض التجاري.
- الميزان التجاري السلبي: يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري، لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية.

مما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من

¹ محمد سيد عابد، <u>التجارة الدولية</u>، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 288.

² سالم رشدى سيد، <u>التمويل الدولي وأسسه ونظرياته</u>، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 44.

³ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 234.

جهة أخرى، أو من الدولة إلى خارجها خلال فترة زمنية معينة، ويمكن أن يكون هذا الحساب في حالة فائض أو عجز 1.

ثانيا: أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

1/ الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

إن الميزان التجاري السلعي يعكس أهمية كبيرة لدى معظم الدول، نظرا لأن إنتاجها من السلع يشكل الأساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية، وبالتالي فإن صادراتها ووارداتها السلعية تشكل الأساس في ميزان مدفوعاتها، لذلك تسعى دول العالم عموما إلى العمل على أن تزيد صادراتها على وارداتها السلعة وهذا لتتمكن من تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، أو على الأقل الحصول على حصيلة من صادراتها السلعية، تمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من سلع من الخارج².

2/ الميزان التجاري الخدمي: ويعرف على انه ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (الصادرات والواردات غير المنظورة)³ فهو ميزان التجارة لأن لها ثمن ينتقل عبر الحدود الدولية لكنها غير منظورة لأنها لا تقع تحت نظر الجمارك ولا يحصونها في سجلاتهم⁴.

ومن بين المعاملات التي تدخل تحت بند المعاملات التجارية غير المنظورة ما يلي:

- خدمات الشحن: كاستخدام الدولة الأجنبية لبواخر ومركبات دولة ما في نقل البضائع؛
- خدمات التأمين: قد تكون خاصة بنقل السلع، وقد يكون خاص بالتأمين على الحياة والكوارث والحوادث، كما أن المدفوعات أو أقساط تأمين المدفوعات إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، أما المدفوع منها إلى الخارج يسجل في الجانب المدين؛
 - خدمات السياحة: وتشتمل على كافة المدفوعات والإيرادات التي تنشأ في التبادل السياحي؟
- خدمات الأصول المحلية العاملة بالخارج والأصول الأجنبية العاملة بالداخل: حيث أن إيرادات الدولة من أصولها الموظفة في الخارج تعمل كخدمة لأن الدولة المضيفة تستفيد من خدمات رأس

- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -، مرجع سبق ذكره، ص 97.

¹ هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصوف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير (غبر منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 96.

² ليلى عقاقنة، دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري في الفترة 2000، 2012، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 9.

 $^{^{3}}$ المرجع نفسه ص 10 .

مال الأجنبي الموظف فيها، وفي المقابل النفقات التي تدفعها الدولة مقابل استخدامها للأصول الأجنبية تعتبر نفقات مقابل خدمات، بالإضافة إلى:

- المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية التي تحصل عليها الدولة من الدول الأجنبية والعكس صحيح؛
 - نفقات وإيرادات البعثات الدراسية ونفقات التمثيل الدبلوماسي.

الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي للميزان التجاري

هناك أثرين اقتصاديين للميزان التجاري وهما:

أولا: الأثر الاقتصادي للفائض في الميزان التجاري: على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التزاحمية للسلع المصدرة وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأدواق في الأسواق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من بلدان أخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوم مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته.

ثانيا: الأثر الاقتصادي للعجز في الميزان التجاري: إن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبن قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة أ.

_

^{.23:30} ناريخ الإطلاع: 2019/02/06، الساعة: 10:28:30 $\frac{\text{http://www.marefa.org/index.php?title=}1356384}{\text{http://www.marefa.org/index.php?title=}1356384}$

الفرع الثالث: كيفية القيد في الميزان التجاري وطريقة احتساب قيمة الصادرات والواردات

أولا: كيفية القيد في الميزان التجاري: من الممكن القول أن كل صفقة تؤدي إلى كسب عملة أجنبية فإنها تسجل بندا تسجل بندا موجبا ورصيدا دائنا، وبالمقابل فإن كل صفقة تؤدي إلى إنفاق عملة أجنبية فإنها تسجل بندا سالبا ورصيدا مدينا، فالصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة والواردات تتطلب إنفاق عملة أجنبية لذلك فهي مدينة.

ونتيجة محصلة طرفي الحساب، أي للجانب الموجب والجانب السالب أو للجانب الدائن والجانب المدين، يظهر للدارس رصيد معين فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون إيجابيا، أما إذا كانت قيمة المستوردات أكبر من قيمة الصادرات فإن الرصيد يكون سلبيا، ويطلق الاقتصاديون على الميزان التجاري ذي الرصيد الإيجابي الميزان التجاري الرابح، كما يطلقون على الميزان التجاري ذي الرصيد السلبي إسم الميزان التجاري الخاسر.

ثانيا: طريقة احتساب قيمة الصادرات والمستويات

- تحسب قيمة الصادرات على أساس (فوب) FOB أي قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعة عليها حتى مكتب التصدير.
- تحسب قيمة الواردات على أساس (سيف) CIF أي على أساس قيمتها مضافا إليها تكاليف النقل والتأمين¹.

المطلب الثالث: إستراتيجية ترقية الصادرات

تلعب الصادرات دورا مهما في اقتصاديات الدول من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولهذا وجب الاعتماد إستراتيجية ترقية الصادرات والتي تلعب دورا بارزا في تطوير التجارة الخارجية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: إستراتيجية ترقية الصادرات:

لمسايرة التحديات والتطورات العالمية ينبغي التأقلم مع الاتجاهات الاقتصادية بغرض تعزيز القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني وتنافسية منتجاته في الأسواق الدولية من خلال وضع إستراتيجيات تضمن مخرجا من معضلة الارتباط الوثيق بالمحروقات.

^{. 23:50} أساعة: 1 http://www.marefa.org/index.php?title= 1 356384 أريخ الإطلاع: 1

أولا: مفهوم ترقية الصادرات¹: يقصد بترقية الصادرات في الأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تملك أجهزة إنتاجية مرنة عن طريق إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها ومحاولة ملاءمتها مع الأسعار العالمية، وإجراء الدراسات التسويقية التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج بما يمكن من استغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير، وهذا ما يتناسب مع ظروف الدول الصناعية المتقدمة.

ثانيا: مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات: تشير هذه الإستراتيجية إلى إحلال الصادرات للسلع الحديثة ذات الصناعة المتقدمة بالسلع التقليدية كالمواد الأولية، وذلك من خلال تصنيع وتصدير هذه المواد في صورتها المصنعة كتصدير المواد البيتروكيمياوية بدلا من تصديرها كنفط خام، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لبعض السلع الزراعية كاللحوم والأسماك والخضروات يتم تصنيعها وتصديرها في شكل معلبات محفوظة، وقد كان هناك آراء عدة لدعم هذه الإستراتيجية في مقدمتها التوسع في استخدام الموارد وخاصة العمل، كما أن هذه الإستراتيجية لا ترتبط بحجم السوق المحلية وإنما بطبيعة الطلب العالمي، خاصة وأن أسواق بعض الدول النامية تتسم بأنها صغيرة الحجم.

كما تعرف أيضا إستراتيجية تتمية الصادرات على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية².

الفرع الثاني: محاور إستراتيجية ترقية الصادرات

من أجل توضيح الإجراءات اللازمة التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يجب إبراز المحاور والمجالات الأساسية التي ينبغي التأثير والعمل عليها بغرض الوصول إلى تنمية الصادرات وتتمثل هذه المحاور في الآتي³:

1-الإطار المؤسساتي: ترتكز إستراتجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وإيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية سواء ما تعلق بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير أو ما

¹ نسيمة ناصر ، <u>دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005–2012)</u>، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013–2014، ص 48.

² وصاف سعيدي، <u>التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات</u>، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، يومى 22، 23 أفريل 2003، ص91.

³ مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التمنية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 21-22.

يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية وغيرها.

- 2-جودة المنتج: تعد جودة المنتج من المحاور الهامة التي ترتكز عليها إستراتجية تتمية الصادرات ويأتي ذلك من خلال إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية، وكذلك الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة وإقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلعة وجودة التصميم.
- -3 الجاد سياسة تمويلية ناجحة: تسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز في تحقيق الصادرات من خلال -1:
 - التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل اللاحقة أو السابقة لشحن البضاعة؛
 - خفض تكلفة تمويل الصادرات؛
 - إعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعملية التصدير ؟
- تمويل الاستثمارات الأجنبية في الدول مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى وتشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة أحيانا.
- 4- تأمين الصادرات: يتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحقيقها من جراء العملية التصديرية، لاسيما نظام تأمين اعتمادات التصدي، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.
- 5- إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية: والهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات وهو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- 6-تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير: ويكون ذلك عن طريق تبسيط وتسهيل إجراءات التموين للسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات، ويكون ذلك عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاءات والذي هو من الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

¹ مولاي عبد القادر، <u>التصدير كإستراتيجية لتحقيق التمنية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر</u> - مرجع سبق ذكره، ص 22.

7- إصلاح القطاع المصرفي: وهنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، ومن ثم زيادة الصادرات مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

المبحث الثاني: دراسة الصادرات والواردات والميزان التجاري الجزائري للفترة 2011 إلى 2018.

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعدم الاستقرار نظرا ولكون الجزائر وكغيرها من الدول النامية دولة أحادية في التصدير فهي تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسب مرتفعة وهو ما يشكل خطر على الاقتصاد الوطني نتيجة عدم استقرار أسعار المحروقات.

في هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم المنتجات المصدرة والمستوردة وإلقاء نظرة على الميزان التجاري.

المطلب الأول: دراسة صادرات الجزائر للفترة 2011 إلى 2018

في هذا المطلب سنتطرق إلى المنتجات المصدرة والتوزيع الجغرافي لها خلال الفترة من 2011 إلى الربع الأول من سنة 2018.

الفرع الأول: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية:

لتوضيح الهيكل أو التركيب السلعي للصادرات الجزائرية نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم(01-01): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2018.

الوحدة:مليون دولار

المجموع	السلعة الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد النصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	صادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات		
73 802	16	36	-	1 495	162	357	2 140	71 662	قيمة	2011
100	0,02	0,05	-	2,03	0,22	0,48	2,90	97,10	%	2011
72 620	18	30	-	1 519	167	314	2 048	70 571	قيمة	2012

100	0,02	0,04	-	2,09	0,23	0,43	2,82	97,18	%	
65 823	18	25	-	1 608	108	402	2 161	63 662	قيمة	2012
100	0,03	0,04	-	2,44	0,16	0,61	3,28	96,72	نسبة	2013
61 172	10	15	2	2 350	110	323	2 810	58 362	قيمة	2014
100	0,02	0,02	0.003	3,84	0,18	0,53	4,59	95,41	نسبة	2014
35 138	11	17	ı	1 685	105	2039	2 057	33 081	قيمة	2015
100	0,03	0,05	ı	4,80	0,30	0,68	5,85	94,15	نسبة	
29 628	18	53	-	1 299	84	327	1 781	27 917	قيمة	2016
100	0,06	0,18	-	4,37	0,28	1,10	6	94	نسبة	2016
35 132	20	78	-	1 410	73	349	1 930	33 203	قيمة	2017
100	0,06	0,22	-	4,01	0,21	0,99	5,49	94,51	نسبة	2017
10 369	8	17	-	537	39	89	691	9 678	قيمة	الثلاث <i>ي</i> الاول
100	0,08	0,17	-	5,18	0,38	0,86	6,67	93,33	نسبة	2018

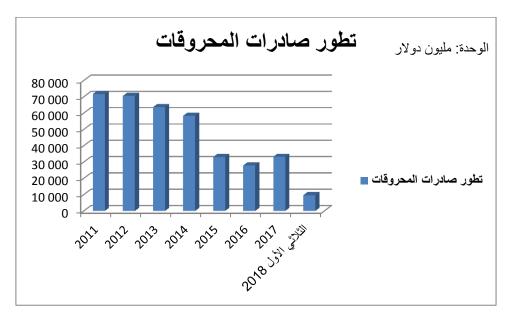
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشريه المعطيات الإحصائية لبنك الجزائر رقم 33، 41، 42.

انطلاقا من معطيات الجدول سنحلل صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات كل منها على حدا.

- صادرات المحروقات: نلاحظ أن الفترة من 2011 إلى 2014 فترة انتعاش كبير، ففي سنة 2011 سجلت أقصى قيمة للصادرات بقيمة 71,66 مليار دولار أي بنسبة 97% من إجمالي صادرات العام نظرا لارتفاع أسعار البترول لتلك السنة (112,9 دولار للبرميل) وكذلك حجم المبيعات الذي

فاق 254,6 مليون برميل (بترول خام)، ثم انخفضت قيمة الصادرات بعدها لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2016 بقيمة 7917 مليون دولار حيث كان متوسط سعر برميل البترول 45 دولار وحجم المبيعات 198 مليون برميل من البترول الخام، نلاحظ أن نسبة صادرات المحروقات تمثل في مجملها أكبر من 5,5% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة.

- الشكل رقم (2-1): تطور صادرات المحروقات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: (1-1)

- الصادرات خارج المحروقات: نلاحظ أن هذه الصادرات تمثل جزء ضئيل من مجموع الصادرات وتتميز بالتذبذب خلال الفترة المدروسة حيث كانت أعلى قيمة لها سنة 2014 مسجلة 810 مليون دولار، أما أدنى قيمة فسجلت في سنة 2016 بقيمة 1 781 مليون دولار.
- تحتل المواد نصف مصنعة الصدارة في قطاع الصادرات خارج المحروقات فعرفت فترة انتعاش بداية من سنة 2011 لتسجل أعلى قيمة لها في سنة 2014 بقيمة 250 مليون دولار، بعد ذلك بدأت بالانخفاض والتذبذب وكانت أدنى قيمة سنة 2016 بقيمة 299 مليون دولار.
- المرتبة الثانية كانت للمواد الغذائية فتميزت في فترة الدراسة بنوع من الاستقرار وقد سجلت تحسن واضح سنة 2013 بـ402 مليون دولار وهو ما يمثل 18,60% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات لتلك السنة.
- المواد الأولية: جاءت في المرتبة الثالثة فتميزت بالانخفاض من سنة إلى أخرى فقد حققت سنة 2012 أعلى قيمة بـ167 مليون دولار لتتخفض سنة 2017 إلى 73 مليون دولار فقط.

- أما التجهيزات الصناعية والفلاحية والسلع الاستهلاكية نسبها ضئيلة جدا خاصة التجهيزات الفلاحية التي بالكاد تكون معدومة، فمن خلال فترة الدراسة من 2011 إلى الربع الأول من 2018 لم تصدر الجزائر سوى 2 مليون دولار.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر من سنة 2011 إلى 2017:

تتوزع الصادرات الجزائرية في عديد المناطق والأسواق الخارجية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1-2): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر

الوحدة:مليون دولار

المجموع	باقي الدول العربية	دول المغرب	الدول العربية (دون المغرب العربي)	دول المحيط	آسيا (دون الدول العربية)	أمريكا الجنوبية	باقي الدول الأوروبية	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الإتحاد الأفروبي		
73 489	146	1 586	810	41	5 168	4 270	102	24 059	37 307	قيمة	2011
100	0,19	2,15	1,10	0,05	7,03	5,81	0,13	32,73	50,76	نسبة	2011
71 866	62	2 073	958	I	4 683	4 228	36	20 029	39 797	قيمة	2012
100	0,08	2,88	1,33	I	6,51	5,88	0,05	27,86	55,37	نسبة	2012
64 974	91	2 639	797	I	4 697	3 211	52	12 210	41 277	قيمة	2013
100	0,14	4,06	1,22	I	7,22	4,94	0,08	18,79	63,52	نسبة	2013
62 886	110	3 065	648	I	5 060	3 183	98	10 344	40 378	قيمة	2014
100	0,17	4,87	1,03	I	8,05	5,06	0,16	16,45	64,21	نسبة	2014
37 787	92	1 607	628	57	2 562	1 575	37	5 428	25 801	قيمة	2015
100	0,24	4,25	1,66	0,15	6,78	4,17	0,10	14,36	68,28	نسبة	2013
30 026	51	1 173	416	-	2 197	1 943	80	6 945	17 221	قيمة	2016
100	0,17	3,91	1,39	-	7,32	6,47	0,27	23,13	57,35	نسبة	2010

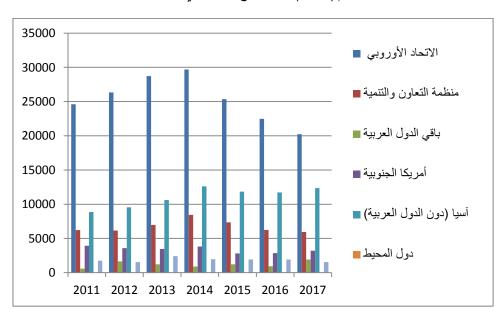
34 763	102	1 268	749	_	3 321	2 473	63	6 496	20 291	قيمة	2017
100	0,29	3,65	2,15	_	9,55	7,11	0,18	18,96	58,37	نسبة	2017

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع www.douane.gov.dz يوم 2019/02/14 على الساعة 17:39.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن دول الاتحاد الأوروبي تمثل أهم سوق لتصريف المنتجات الجزائرية خلال فترة الدراسة 2011 من 2017، فتعتبر بذلك أهم زبون حيث أن فترة من 2011 إلى 2014 تعتبر فترة مزدهرة فكانت أقصى قيمة فيها والتي فاقت 41,27 مليار دولار سنة 2013 وبعد عام 2014 انخفضت قيمة الصادرات بشكل كبير (بما يفوق 20 مليار) حيث وصلت في 2017 إلى 20,29 مليار دولار وهذا راجع إلى الانخفاض الشديد في أسعار البترول.

- منظمة التعاون والتنمية والاقتصادية (OCDE): فاحتلت المرتبة الثانية، فالفترة من 2011 إلى 2017 نلاحظ أنها تتميز بانخفاض مستمر حيث كانت أقصى قيمة سنة 2011 بـ 24 059 مليون دولار وأدنى قيمة سنة 2015 بقيمة 428 كمليون دولار ؛
- باقي الدول الأوروبية: عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة تذبذب، فتارة تتخفض ثم ترتفع، أعلى قيمة سجلت سنة 2011 حيث فاقت 100 مليون دولار، وأدنى قيمة كانت في 2012 و 2015 بقيمة 36 و 37 مليون دولار على التوالى؛
- أمريكا الجنوبية: تميزت الصادرات نحوها بالاستقرار عامي 2011 و 2012 بما يفوق 4,20 مليار دولار، ثم بدأت مرحلة التراجع حيث أدنى قيمة سجلت في 2015 بـ575 1 مليون دولار؛
- آسيا (دون الدول العربية): تميزت الصادرات الجزائرية نحو هذه المنطقة بالاستقرار النسبي من 2011 إلى 2014، وأكبر قيمة سجلت في 2011 بـ5168 مليون دولار، سنة 2015، 2016 مليون 2017 انخفضت الصادرات بشكل ملحوظ وكانت أدنى قيمة سنة 2016 بقيمة 197 مليون دولار؛
- دول المحيط: في فترة الدراسة هذه الجزائر لم تتعامل مع هذه المجموعة سوى عامي 2011 و 2015 بقيمة 46 و 57 مليون دولار على التوالي وهي معدلات متدنية جدا؛
- الدول العربية (دون دول المغرب العربي): رغم تعدد دول هذه المنطقة إلا أن الجزائر لم تستثمر هذه الميزة بالشكل الجيد وقد كانت أعلى قيمة للصادرات سنة 2012، ب958 مليون دولار؛

- دول المغرب العربي: من 2011 إلى 2014 تتميز الصادرات نحو هذه المجموعة بالزيادة وبلغت ذروتها في 2014 لتفوق 3 مليار دولار، ثم بدأت بالتراجع نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرتبها الدولة؛
- باقي الدول الإفريقية: الصادرات الموجهة لهذه الدول تسجل نسب ضئيلة لا تتجاوز 0,5% من مجموع صادرات كل سنة وحققت أعلى قيمة من خلال فترة الدراسة سنة 2011 بقيمة 146 مليون دولار.



الشكل رقم (1-3): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1).

المطلب الثاني: دراسة تطور الواردات الجزائرية للفترة 2011-2018

يقودنا الحديث عن الواردات أن الإنتاج المحلي لم يحقق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المستوردة هذا المطلب يعرفنا على أهم السلع المستوردة والأسواق التي تتعامل مع الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى الربع الأول لـ2018.

الفرع الأول: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من 2011 إلى 2018

لتوضيح الهيكل السلعي للوردات الجزائرية يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): الهيكل السلعي للوردات الجزائرية

المجموع	التجهيزات	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد النصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	ांचाहर		
47 300	7 944	15 951	229	10 431	1 176	9 805	1 164	قيمة	2011
100	16,79	33,72	0,48	22,05	3,75	20,73	2,46	نسبة	2011
50 376	9 997	13 604	329	10 629	1 839	9 023	4 955	قيمة	2012
100	19,84	27,00	0,65	21,10	3,65	17,91	9,84	نسبة	2012
54 903	12 205	15 745	449	10 810	1 766	9 572	4 356	قيمة	2013
100	22,23	28,68	0,82	19,69	3,22	17,43	7,39	نسبة	2013
58 303	10 287	18 906	657	12 740	1 884	11 005	2 851	قيمة	2014
100	17,64	32,41	1,13	21,84	3,23	18,87	4,82	نسبة	2014
51 646	9 773	16 593	579	11 512	1 508	9 329	2 352	قيمة	2015
100	18,92	32,13	1,12	22,29	2,92	18,06	4,55	نسبة	
46 727	8 275	15 394	501	11 482	1 559	8 224	1 292	قيمة	2016
100	17,71	32,94	1,07	24,57	3,34	17,60	2,76	نسبة	2016
46 059	8 513	13 992	611	10 985	15 028	8 438	1 992	قيمة	2017
100	18,48	30,38	1,33	13,85	3,32	18,32	4,32	نسبة	

11 228	2 127	3 053	114	2 740	468	2 244	481	قيمة	
100	18,94	27,19	1,02	24,40	4,17	19,99	4,28	نسبة	الثلاثي الأول لـ 2018

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على www.bank-of-algeria.dz يوم 2019/02/14 على الساعة 35:11.

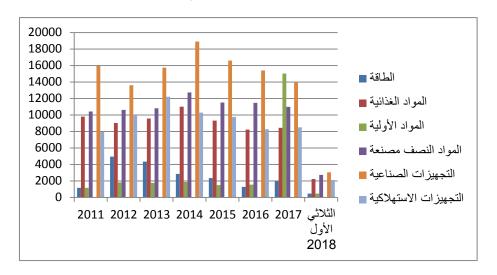
نلاحظ من خلال الشكل ومعطيات الجدول أن واردات الجزائر خلال فترة الدراسة عرفت مرحلتين الأولى مرحلة تصاعدية من 2011 إلى 2014 حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 58,33 مليار دولار، ثم مرحلة الانخفاض من 2015 إلى 2017 حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2017 ب 205 مليون دولار، وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تحديد المنتجات المستوردة.

وسنحلل معطيات الجدول حسب قيمة كل سلعة.

- تحتل التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى وغالبا ما يفوق معدلها 30% من مجموع السلع المستوردة لكل سنة فهي تحظى بأهمية كبيرة من طرف الدولة، فقد بلغت سنة 2014 ما قيمته 18,90 مليار دولار كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة؛
- المرتبة الثانية تحتلها المواد النصف مصنعة المتمثلة أساسا في قطع الغيار ومنتجات أخرى، حيث أن قيمتها خلال الفترة من 2011 إلى 2018 تتجاوز 10 مليار دولار وأعلى قيمة سجلت سنة 2014 ب 12,74 مليار دولار ؛
- أما المرتبة الثالثة والرابعة فتحتلها السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية بقيم ومعدلات متقاربة إلى حد كبير فأعلى قيمة بينهما كانت للسلع الاستهلاكية حيث فاقت 12,20 مليار دولار سنة 2013 وأدنى قيمة فكانت في سنة 2011 بـ944 مليون دولار للسلع الاستهلاكية أيضا؛
- أما باقي المنتجات (الطاقة، المواد الأولية، التجهيزات الفلاحية) فتحتل المراتب الأخيرة بمعدلات ضئيلة.

نترجم معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-4): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-3).

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011 إلى 2017

لتوضيح التوزيع الجغرافي للواردات نستعين بالجدول الموالى:

الجدول: (1-4): التوزيع الجغرافي للواردات

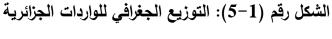
المجموع	باقي الدول العربية	دول المغرب	الدول العربية (دون المغرب العربي)	دول المحيط	آسيا (دون الدول العربية)	أمريكا الجنوبية	باقي الدول الأوروبية	منظمه التعاون والتنمية الاقتصادية	الاتحاد الأفروبي		
47 247	578	691	1 760	_	8 873	3 931	579	6 219	24 616	قيمة	2011
100	1,22	1,46	3,72	-	18,78	8,32	1,22	13,16	52,10	نسبة	2011
50 376	741	807	1 555	-	9 538	3 590	1 652	6 160	26 333	قيمة	2012
100	1,47	1,60	3,08	_	18,93	7,12	3,27	12,22	52,27	نسبة	2012
55 028	594	1 029	2 414	_	10 623	3 466	1 213	6 965	28 724	قيمة	2012
100	1,07	1,68	4,38	_	19,3	6,29	2,20	12,65	52,19	نسبة	2013
58 580	440	738	1 962	-	12 619	3 815	886	8 436	29 684	قيمة	2014
100	0,75	1,26	3,35	_	21,54	6,51	1,51	14,4	50,67	نسبة	2014
51 501	350	674	1 912	_	11 830	2 818	1 220	7 355	25 344	قيمة	2015
100	0,68	1,31	3,71		22,97	5,47	2,37	14,22	49,21	نسبة	2015
47 089	238	701	1 927	_	11 709	2 857	936	6 249	22 472	قيمة	2016
100	0,51	1,49	4,09	_	24,87	6,07	1,99	13,27	47,72	نسبة	2016
45 957	186	588	1 541	I	12 345	3 209	1 910	5 942	20 236	قيمة	2017
100	0,40	1,28	3,35	_	26,86	6,98	4,16	12,93	44,03	نسبة	2017

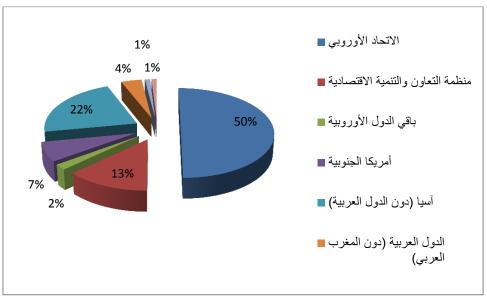
source: Ministres des Finances- direction générale des Douanes, bulletin statistique, année 2015, 2017,09 mois 2018

من خلال الجدول أعلاه يمكن التعرف على أهم المناطق الاقتصادية الموردة للجزائر.

- الاتحاد الأوروبي: كما هو الحال للصادرات فالاتحاد الأوروبي يحتل الريادة في الواردات كذلك حيث ومن خلال فترة الدراسة يتبين أن هناك مرحلتين، الأولى من 2011 إلى 2014 تميزت بالزيادة في قيمة الواردات حيث بلغت أقصى قيمة 29,68 مليار دولار سنة 2014، أما المرحلة الثانية من سنة 2015 إلى 2017 فانخفضت فيها الواردات وكانت أدنى قيمة سنة 2017 بـ20,23 مليار دولار؛
- المرتبة الثانية تحتلها منطقة آسيا (دون الدول العربية) حيث سجلت معدلات مرتفعة في الفترة من 2011 إلى 2014، ثم بعدها اتسمت بنوع من الاستقرار فكانت أعلى قيمة سنة 2014 بـ619 مليون دولار بنسبة 21,54%، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2011 بـ873 مليون دولار؛
- منطمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحتل المرتبة الثالثة وتتميز وارداتها بنوع من الاستقرار خلال فترة الدراسة، والتي فاقت 8,43 مليار دولار سنة 2014، أما أدنى قيمة والتي قدرت بـ942 مليون دولار سنة 2017؛
- دول أمريكا الجنوبية: من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن قيمتها مستقرة نسبيا من 2011 إلى 2014 معطيات الجدول دولار كأعلى قيمة، ثم انخفضت بعدها 2014 حيث سجلت في 2014 ما قيمته 3815 مليون دولار كأعلى قيمة، ثم انخفضت بعدها عامي 2015 و 2016 بما يقارب مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2017 لتفوق قيمتها 3,2 مليار دولار ؛
 - أما باقي المناطق كالدول العربية والمغاربية والدول الإفريقية فتعاملات الجزائر معها ضئيلة وقليلة. خلال فترة الدراسة الجزائر لم تستورد من دول منطقة المحيط.

يمكن ترجمة معطيات الجدول وما تم تحليله في الشكل التالي:





المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (-5).

المطلب الثالث: دراسة الميزان التجاري الجزائري للفترة 2011 إلى 2017

عرفت الجزائر خلال الفترة من 2011-2011 مرحلة انتعاش ثم مرحلة انخفاض وركود في الاقتصاد الوطني سببه الأساسي انخفاض أسعار البترول، هذه التغيرات تظهر جليا في وضعية الميزان التجاري لهذه الفترة.

في هذا المطلب سنقوم بدراسة الميزان التجاري الجزائري وكذلك التعرف على أهم زبائن وموردي الجزائر لسنة 2017.

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري للفترة 2011-2011

سنعتمد على الجدول الموالي لإظهار رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم (1-5): تطور الميزان التجاري للفترة 2011-2011

الوحدة: مليون دولار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
35 132	29 628	35 138	61 172	65 823	72 620	73 802	الصادرات
46 059	46 727	51 646	58 330	54 903	50 376	47 300	المواردات
-10 927	-17 099	-16 508	2 842	10 920	22 244	26 502	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(1-1) والجدول رقم (1-2).

في ملاحظتنا الجدول أعلاه يتضح لنا أن الميزان التجاري خلال فترة الدراسة يأخذ منحى متناقص حيث سجل فائض طيلة الفترة من 2011 إلى 2014 وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2011 ما قيمة حيث سجل فائض طيلة الفترة من 2011 إلى 26,50 مليار دولار يرجع هذا لارتفاع قيمة الصادرات (73,80 مليار دولار) وانخفاض في الواردات (47,30 مقارنة بالسنوات اللاحقة (2012، 2013، 2014)، ثم من سنة 2015 إلى 2017 سجل الميزان التجاري عجزا بلغت أقصى قيمة في هذا العجز 990 17 مليون دولار والسبب الرئيسي في ذلك انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات لأن المحروقات تمثل أكبر من صادرات الدولة واستمرار العجز في الميزان التجاري يؤدي إلى انخفاض العمولات الأجنبية لدى الدولة مما يضطرها إلى الاستدانة الخارجية أو طبع النقود المحلية مما يولد أزمات اقتصادية واجتماعية جديدة.

الفرع الثاني: زبائن الجزائر سنة 2017:

يمكن توضيح مختلف زبائن الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-6): زبائن الجزائر سنة 2017

الوحدة: مليون دولار

المعدل	القيمة	البلد المستورد
%15.69	5 548	إيطاليا

4 492	فرنسا
4 142	إسبانيا
3 394	الولايات المتحدة الأمريكية
2 082	البرازيل
1 960	تركيا
1 849	هولندا
1 611	بريطانيا العظمى
917	البرتغال
892	بلجيكا
860	الهند
751	تونس
695	الصين
692	جمهورية كوريا
665	كندا
30 550	المجموع الفرعي
34 763	المجموع الكلي
	4 142 3 394 2 082 1 960 1 849 1 611 917 892 860 751 695 692 665 30 550

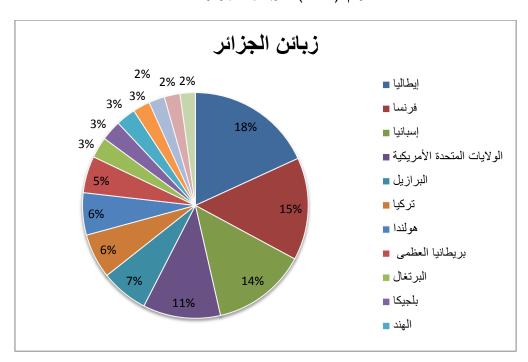
<u>المصدر</u>: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع <u>www.andi.dz</u> يوم 2019/02/07 على الساعة 14:25.

من هذه المعطيات نرى أن إيطاليا تحتل المرتبة الأولى كأكبر سوق مستقطب للسلع الجزائرية بقيمة 548 مليون دولار وبنسبة تفوق 15%، تليها فرنسا واسبانيا بأكثر من 4000 مليون دولار وهي دول تتتمي للإتحاد الأوروبي؛

- الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الرابعة بقيمة 394 3 مليون دولار، بعدها البرازيل بأكثر من 8,8 مليار دولار وهي الدولة الوحيدة من دول أمريكا الجنوبية في دراستنا هذه، وجاءت تركيا سادسا بقيمة 849 1 مليون دولار؛
 - نلاحظ أيضا أن تونس البلد الوحيد عربيا وإفريقيا بما يفوق 750 مليون دولار ؟
 - باقى الدول ككندا، الصين وبلجيكا.... معدلاتها أقل من 3%.

يمكن عرض أهم الزبائن في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-6): زبائن الجزائر سنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-7).

موردو الجزائر سنة 2017

سنعرض في الجدول الموالي أهم الدولة التي استوريت الجزائر منها سنة 2017.

الجدول رقم: (01-07): موردو الجزائر سنة 2017

الوحدة: مليون دولار

المعدل	القيمة	البلد المصدر
%18,08	8 309	الصين
%9,35	4 295	فرنسا
%8,17	3 754	إيطاليا
%7	3 215	ألمانيا
%6,81	3128	إسبانيا
%4,35	1 998	تركيا
%3,95	1 816	الولايات المتحدة الأمريكية
%3,64	1 675	جمهورية كوريا
%3,3	1 518	الأرجنتين
%2,99	1 374	البرازيل
%2,66	1 221	روسيا
%2,14	983	الهند
%1,53	702	هواندا
%1,38	634	بأجيكا

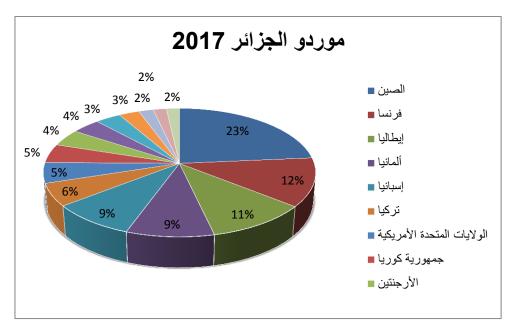
%1,36	623	رومانيا
%76,69	35 245	المجموع الفرعي
%100	45 957	المجموع العام

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع www.andi.dz يوم 2019/02/07 على الساعة 15:00.

من إحصائيات الجدول نلاحظ أن الصين تحتل المرتبة الأولى كأكبر ممول للسوق الجزائرية بقيمة من إحصائيات الجدول نلاحظ أن الصين تحتل المرتبة الأولى كأكبر ممول للسوق الجزائرية بقيمة 8 309 مليون دولار أي ما يعادل 18,8% من مجموع الواردات لسنة 2017 وبفارق كبير عن فرنسا التي تحتل الوصافة حيث يفوق هذا الفارق حوالي 4 مليار، كما تحتل إيطاليا ألمانيا وإسبانيا المراتب الموالية على التوالي بقيم تفوق 3,12 مليار دولار لكل دولة؛

- في المرتبة السادسة تركيا بما يقارب 2 مليار دولار، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الأرجنتين، البرازيل، وروسيا فتساهم في واردات الجزائر بمعدلات تتراوح ما بين 3,95% و 2,66%،
- أما باقي الدول التي هي الهند، هولندا، بلجيكا ورومانيا فالواردات منها أقل من المليار دولار والشكل التالي يبين تركيبة أهم الموردين.





المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-8)

خلاصة الفصل.

إن الصادرات والتي هي بمفهومها الواسع عملية بيع سلع محلية خارج الحدود السياسية للدولة وتكون إحدى كفتي الميزان التجاري والتي تحدد إما عجزه أو فائضه، فتعد الصادرات بمثابة مؤشر قوي لمدى ضعف أو قوة اقتصاد الدول.

من خلال دراسة صادرات الجزائر وجدنا أنها تعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات وبمعدل يفوق 95% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يستوجب تطوير وتحسين السلع خارج المحروقات والتي تمثل نسب هامشية.

الواردات من السلع سجلت قيم مرتفعة خاصة التجهيزات الصناعية والمواد النصف مصنعة والمواد الغذائية التي لم تحقق الجزائر الاكتفاء الذاتي فيها.

حقق الميزان التجاري فائض في فترة ارتفاع أسعار البترول ثم العجز عند انخفاض أسعاره وهو ما يؤكد أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على المحروقات.

تتعامل الجزائر تجاريا مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، وفي سنة 2017 كانت الصين أكبر مورد للجزائر، أما إيطاليا فكانت أهم زبون.

الفصل الثاني:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات المتاحة لها لتعزيز الصادرات خارج المحروقات

تمهيد:

لقد أولت الدولة الجزائرية أهمية بالغة لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا منها للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا توفير مناصب الشغل للشباب العاطل عن العمل.

فهي تعتبر حل بديل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير في صادراته نحو الخارج، ومن أجل الخروج من التبعية لقطاع النفط وترقية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات المحلية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، عمدت الجزائر إلى إتباع برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تعزيز صادراتها خارج المحروقات.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- √ المبحث الأول: الإطار النظرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ المبحث الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات المتاحة لها لتعزيز الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الروافد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتباره منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر من ناحية أخرى، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في زيادة الصادرات.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يمكن تقديم تعريف نهائي ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات بين دولة وأخرى، وذلك وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعاريف حسب اختلاف الدول والمنظمات يمكن توضيحها كما يلي:

الفرع الأول: تعريف بعض الدول والمنظمات العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1: لقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي:
 - المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة....من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
 - مؤسسات التجارة بالجملةمن 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية ؟
 - المؤسسات الصناعيةعدد العمال 250 عامل أو أقل.
- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول:

¹ لخضر مداح، ماجي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010–2011، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر 18و 19 ماي 2011، ص ص 22–23.

جدول رقم (2-1): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	رأس المال المستثمر	القطاعات
300 عامل أو أقل.	أقل من 100 مليون ين	مؤسسات فروع النشاط الصناعي
100 عامل أو أقل.	أقل من 30 مليون ين	مؤسسات التجارة بالجملة
50 عامل أو أقل.	أقل من 10 مليون ين	مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات

- تعريف السوق الأوربية المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أمام هذا الاختلاف الذي يتعلق بالتعريف المقدم لهذا القطاع بين الدول الأوربية، يمكن إدراج التعريف المقدم في إطار السوق الأوربية المشتركة والذي يقترحه البنك الأوربي للاستثمار، إذ يعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تلك المنشأة التي تحقق معيارين يتمثلان في: عدد العمال المشتغلين يصل إلى 500 عاملا أو أقل ويصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79مليونوحدة نقدية أوربية أو أقل.
- تعريف إتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹: لقد أعطى هذا الإتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالى:

جدول رقم (2-2):تعريف إتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد العمال
مؤسسات عائلية حرفية	من 01 إلى 10 عمال
مؤسسات صغيرة	من 10 إلى 49 عامل
مؤسسات متوسطة	من 49 إلى 100 عامل
مؤسسات كبيرة	أكثر 100 عامل

¹ لخضر مداح، ماجي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص 23.

كما اعتمد الإتحاد على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعرف نوعا من تقسيم العمل يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير.

- تعريف الإتحاد الأوربي: حدد التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الإتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس:
 - مقياس المستخدمون للمؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء؟
- مقياس رقم أعمال المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتتجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 07 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 05 ملايين أورو؛
- مقياس الحصيلة السنوية والاستقلالية في المؤسسة المتوسطة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

• تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها: "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 و 50 عاملاً.

الفرع الثاني: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على غرار مختلف دول العالم فقد حاولت الجزائر إعطاء تعريف واضح ومفصل ورسمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان على مرتين، الأول من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ: 2001/12/15 أما التعريف الثاني فكان من خلال القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ: 11 جانفي 2017، وبذلك أصبح هذا القانون مرجعا لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها وكذلك جمع البيانات ومعالجة الإحصائيات والذي تضمن التعريف التالي:"

¹ رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 32.

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية".

بالإضافة إلى التعريف السابق فقد تضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعاريف التالية:

- المؤسسة المتوسطة: هي مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي مابين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملاير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري².
- المؤسسة الصغيرة: هي مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري³.
- المؤسسة الصغيرة جدا: هي مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري⁴.

ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي:

 $^{^{1}}$ المادة 5 من القانون رقم 20 $^{-10}$ مؤرخ في 20 20 20 20 20 20 مؤرخ في 20 20

 $^{^{2}}$ المادة 8 من القانون رقم 20 $^{-17}$ مؤرخ في 20 20 20 20 20 مؤرخ في 20

 $^{^{3}}$ المادة 9 من القانون رقم 20 $^{-17}$ مؤرخ في 20 20 20 20 20 مؤرخ في 20 20

 $^{^4}$ المادة 10 من القانون رقم 20-17 مؤرخ في2017/01/10، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 20 الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص20.

م الجزائر	والمتوسطة ف	الصغيرة	المؤسسات	لتعريف	الكمية):المعايير	(3-2)	جدول رقم
-----------	-------------	---------	----------	--------	--------	------------	-------	----------

الحصيلة السنوية	رقم الأعمال	عدد العمال	
أقل من 20 مليون دج	أقل من 40 مليون دج	من 01 إلى 09	مؤسسة ص جدا
أقل من 200 مليون دج	أقل من 400 مليون دج	من 10 إلى 49	مؤسسة صغيرة
من 200 إلى 1مليار دج	من400مليون إلى4مليار دج	من 50 إلى 250	مؤسسة متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: 1017/01/11.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات التي قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات وقد تميزه في نفس الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى، كما له دورا مهما في عملية التتمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أسهم العديد من الباحثين في تحديد خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سنحاول إبراز أهمها فيما يلي¹:

- المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها وكذا دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر.
- الجمع بين الإدارة والملكية: إن صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يكون دائما حاضرا ومشاركا في كل ميادين التسيير ويكون في اتصال مباشر مع كل عضو من أعضاء المؤسسة حيث يظهر كعنصر أساسى الذي لا يمكن تجاوزه في كل القرارات المرتبطة بتنظيم أو تسيير المؤسسة.

¹ رامي حريد، <u>البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر</u> - أطروحة دكتوراه (ل م د)، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2014، ص ص 17–18.

- سهولة الإنشاء والتنفيذ ومحدودية الانتشار الجغرافي: حيث يمكن لأي شخص عادي وبرأس مال محدود جدا أن يقيم عملا يدر عليه دخلا كافيا لإعالة أسرته، فهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة وبدون الحاجة إلى دراسات ووثائق، كما لا تحتاج أيضا إلى أنظمة معقدة لإدارة العمل، حيث يمكنه ببساطة خدمة منطقة صغيرة، كما أنها تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من مكائن ومعدات وانخفاض المصاريف الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها، وتقام لتابية احتياجات المجتمع المحلي.
- تمتاز بالمرونة والقدرة على تغيير النشاط بسرعة: لديها مستويات هرمية محدودة وعدد قليل من الموظفين الأمر الذي أدى إلى عدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أفضل وأسرع، هذه المرونة تمكن من الاستفادة السريعة من الفرص المتاحة في السوق، أي لديها القدرة على التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تلبي رغبات وأذواق المستهلكين عكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.
- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا.
- مخاطر مرتفعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقصر فترة حياتها نسبيا¹: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمخاطر مرتفعة والتي تنتج بالأساس عن بعض الممارسات الخاطئة عن أصحابها، وهذا راجع إلى غياب التجربة أو الخبرة أو التفاؤل المبالغ فيه يبعض الأحيان هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل الصغير والمتوسط أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية والغلق من الأعمال الكبيرة بكثير وذلك بسبب فقدان عدد من الزبائن المهمين أو نقص العمالة المهرة ...الخ.

كما أنه ولتعدد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكننا إضافة خصائص أخرى هي:

- عنصرا جاذبا للاستثمارات المتوفرة لدى صغار المستثمرين وبمختلف الأقاليم فهي ملائمة لأنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات حيت أن تدنى رأس المال

¹ رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مع المشروعات الكبيرة؛

- حرية اختيار النشاط للمستحدث أو المستحدثين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية، وإدماج كل إرادة في الإبداع والاختراع منعتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادى؛
- تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجة تفوق ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا؛
- تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال وسرعت تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم؛
- القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجالات التكنولوجيا الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية من خلال تركيزها على الجودة والتغوق في مجالات العمل وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العمال وتجارب الآخرين؛
 - لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج؛
- توفر فرص عمل لفئات النساء والشباب ومجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للإنظمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة؛
- توفير سلع وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع القدرة الشرائية دون التنازل عن اعتبارات الجودة؛
- صعوبة الحصول على التمويل وإذا حصلت عليه فغالبا بتكلفة أعلى من تكلفة المؤسسات الكبيرة وهذا ما من شأنه تقييد النمو الطبيعي لها1.

¹ ميسر إبراهيم وآخرون، المشروعات الصغيرة: بحوث محكمة منتقاة، منشورات المنظمة العربية للنتمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010 ص ص ص 12-12.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحق ذا أهمية كبيرة بوصفه منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات المحلية نظرا إلى ارتباط أغلبها بذلك، ومن ثم فهي تضيف موارد إلى البلد من خلال عملية سد الحاجات المحلية والعزوف عن استيراد السلع المثلية، والمساهمة الفعالة في عملية التصدير لسلع لها ميزة نسبية محلية.

ولا شك أن الوقوف عند الأهمية والدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فاعلة في النتمية الاقتصادية والاجتماعية، يجعلنا نبين أهميتها من خلال النقاط التالية:

1- توفير مناصب الشغل¹: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل في الصناعات الكبرى ومن ثم تخفف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال، ويمكن توضيح تطور مناصب الشغل في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4):عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد مناصب الشغل	عدد المؤسسات	السنوات
1 625 686	619 072	2010
1 724 197	659 309	2011
1 848 117	711 832	2012
2 001 892	777 818	2013
2 157 232	852 551	2014

¹ عبد العزيز مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية المنتمية الإدارية، مصر، 2005، ص ص 31–32.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات المتاحة لها لتعزيز الصادرات خارج المحروقات

2 371 020	934 569	2015
2 540 698	1 022 621	2016
2 655 470	1 074 503	2017
2 690 246	1 093 170	السداسي الأول من 2018

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع http://www.mdipi.gov.dz يوم 2019/02/09 على الساعة 19:37.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر ب686 625 1 سنة 2010 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2018 فقد بلغ عدد مناصب الشغل 246 690 2 منصب أي بزيادة 65,48%وهي زيادة جد معتبرة تجعل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام ودعم من قبل المؤسسات والهيئات الوطنية.

2- المساهمة في عملية التنمية¹: من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي للدول الصناعية يبرز الدور الحيوي الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التتمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان، ويظهر ذلك من أنها تمثل أكثر من 90% من إجمالي المنشآت العامة في مختلف القطاعات، حيث تعتبر أفضل وسيلة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي من خلال أنها تتميز بالانتشار الجيد بين مختلف ميادين النشاط وبأعداد كبيرة، وهذا ما يعني تنويع الإنتاج، بالإضافة إلى أن حجمها يجعلها قريبة من السوق المحلية وقد تكون هذه السوق ضيقة إلى درجة تكون عملية تحديد الطلب أمرا سهلا، كما أن تعدد الاستثمارات يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة، وتوجيه تلك المداخيل لتحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي والخارجي.

3- المساهمة في الناتج المحلي: تؤكد مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلى الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، ففي البلدان المرتفعة الدخل وبعض البلدان المتوسطة

¹ عبد العزيز مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الدخل يمثل هذا القطاع أكثر من نصف الناتج القومي وفي البلدان المنخفضة الدخل أيضا تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا على الرغم من زيادة هيمنة القطاع غير الرسمي على الاقتصاد¹.

- 4- المساهمة في تعبئة الادخار: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغلها داخل الاقتصاد الوطني، وهي تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين من الأصدقاء والعائلة بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتتميتها والمشاركة في أرباحها، أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجدب المدخرات للمساهمة في تمويل التتمية والتخفيض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.
- 5- توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير حاجيات المؤسسات الكبيرة، وهذا من خلال عقود المناولة أو التعاقد من الباطن الذي يتم بينهما فتلعب دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد الزبائن، فعلى سبيل المثال تعاقدت مؤسسة جنرال موتور لإنتاج السيارات مع أكثر من 26 ألف مؤسسة لإمدادها بكميات من الأجزاء أو القطع التي تحتاجها في العملية الإنتاجية، ومن بينها 16 ألف مؤسسة صغيرة يشتغل فيها أقل من 100 عامل².
- 6- تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي، ذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيات عالية ولا إمكانيات مادية أو مالية معتبرة، الأمر الذي يساعد على تطوير هذه المؤسسات وبالتالي تلبية الطلب المحلي على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية والخدمات حتى تلك التي تتميز بمحدودية الطلب والتي تشترط نوعا من الدقة والتميز حيث تكون موجهة أحيانا إلى طبقات معينة في المجتمع (صناعة الملابس الفاخرة، المجوهرات ...)، وتلبية هذا النوع من الطلبات لا يتم إلا من خلال علاقاتها الوطيدة والمباشرة مع العملاء مما يسمح بإشباع رغباتهم بصفة مباشرة ودقيقة.

¹ رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص23.

² شوقي جباري، فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 19/18 أفريل 2012، ص 5.

- 7- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن والأرياف والتجمعات السكانية النائية، حيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة بما يساعد على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها، وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعزف المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية حاجات الأسواق المحدودة نظرا لاعتمادها على الإنتاج الموسع، وهكذا تقوم هذه المؤسسات بالإنتاج وبكميات صغيرة بدلا من الاستيراد من الخارج¹.
- 8-تنمية الصادرات: تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات، وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة، وتشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات المؤسسات المصغرة في هيكل الصادرات، ففي اليابان وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعة الياباني إلى 51% عام 1991، كما وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعة في الهند إلى 55% عام 1991–1992.
- 9- التكيف مع الأزمات والتقلبات الاقتصادية: نظرا لصغر حجم نشاطها ورأس مالها فإنها تكون أكثر مرونة مقارنة مع المؤسسات الكبرى وقابلة للتأقلم مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية كما أن لها القدرة على الاستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة وفي أقل وقت ممكن، ويرجع ذلك أساسا إلى كون هذه المؤسسات تعتمد على استثمار مادي صغير الحجم مما يسهل عملية التحول الاقتصادي، وبالتالي تبرز أهمية هذه المؤسسات في أوقات الأزمات من خلال دورها الحيوي في المحافظة على مناصب الشغل.
- 10- تنمي المبدعين والرياديين وتعلم إقامة الأعمال: تعد المؤسسات المصغرة موقعا مهما لتنمية هذه الاستعدادات والمهارات الريادية الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة وبيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه، وهذه تقود إلى تراجعه، وقد تكون أحد أسباب انهيار اقتصاد الدول الاشتراكية هو هذا الخنق للمبادرات الذاتية والمهارة في إقامة أعمال جديدة 3.

¹ رامي حريد، <u>البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 71.

³ بوسهمين أحمد، الدور التنموي للإستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 سوريا، العدد الأول، 2010، ص222.

- 11- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني، لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين.
- 12- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لصاحبها: هناك حاجات وطموحات لدى الفرد لا يشبعها إلا من خلال مشروعه الخاص، فهو يوفر له الاستقلالية التامة في الإدارة والتنظيم، مما يتيح له تحقيق جميع أفكاره، وأهدافه المالية من خلال الاستفادة من الأرباح والتصرف فيها بكل حرية، مع إفادة المجتمع الذي يعيش فيه المقاول، فيحس أن له دورا في تقدم وتطور هذا المجتمع، بالإضافة إلى أن المشروع الصغير يوفر لصاحبه الأمان الوظيفي الذي يعتبر الهاجس الأكبر لأي فرد، وعدم إهدار الوقت في انتظار التوظيف الحكومي أو الخاص¹.

كل هذه النقاط السالفة الذكر لا تحصر الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد بمثابة الركيزة الأساسية لجميع الدول اقتصاديا واجتماعيا، حيث يمكن إضافة بعض الأدوار التي لا تقل أهمية عن الأدوار السابقة الذكر وهي:

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع؛
 - المساهمة في التوزيع العادل للدخل؛
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية وخفض معدلات الفقر؛
 - محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية؛
 - التنوع الثقافي في الاقتصاد.

المطلب الثالث: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لعبت الجزائر دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إقرار برامج هامة ساهمت في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز إنشائها وتوسعها، ومن الإجراءات المتخذة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

¹ فتحي السيد عبد أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الفرع الأول: على المستوى المحلي

لقد أتبعت الدولة الجزائرية عدة إجراءات تنظيمية وأخرى مالية وذلك بإنشاء عدة هيئات عامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها أ:

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتض المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت (2001 كما قامت الوزارة في إطار القانون التكميلي بإنجاز 14 مركز يطلع بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع؛
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2005/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء 14 مشتله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية والمشاتل هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تعمل على احتضان ومساندة المؤسسات حديثة النشأة في بداية إنشائها وحتى الوصول إلى مرحلة الاستقرار والاعتماد على الذات عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة ودعما للتنمية المحلية تم إنشاء 48 مديرية ولائية لتلعب دور المنشط والمتابع لنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على المستوى المحلي، كما تم إنشاء 11 غرفة صناعية تقليدية وحرف إضافية لتقريب هيئات التأطير من الحرفيين؛
- إنشاء المجلس الوطني المكلف بالمناولة في 22 أفريل 2003 لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية؛
- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل ومن جميع الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير هذا القطاع؛

48

¹ بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18/17أفريل 2006، ص 149.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 50–165 المؤرخ في 2005/05/05 تهدف إلى توسيع نطاق المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأداة تنفيذ لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة في الجزائر الذي يهدف إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحسين تنافسيتها بالإضافة إلى دعم وضعية التسويق المحلي والخارجي، حيث تستفيد المؤسسات في إطار هذا البرنامج الذي أطلق في جانفي 2011 من المساعدات المالية التي تمنحها الدولة، إضافة إلى قروض بنكية بنسبة مخفضة، وتخصص هذه التمويلات في تسديد عمليات تشخيص أنظمة التسيير والإنتاج ومطابقة نوعية المنتوجات واكتساب أجهزة إنتاجية جديدة.

إضافة إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو من بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، القرض بالإيجار لشراء المعدات (Crédit Bail) وغرف التجارة والصناعة (CCI).

أما من الناحية المالية ونتيجة للدور السلبي للبنوك تم إنشاء صناديق ضمان القروض التالية 1:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) في 11 نوفمبر 2002 كأول أداة مالية ساهمة بشكل كبير في إشكالية الضمانات الضرورية للقروض البنكية؛
- صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) في 19 أفريل 2004، حيث بدأ نشاطه الفعلى في بداية 2006؛
- صندوق رأس المال المخاطر (شركات رأس المال المخاطر) تأسس في 2004 برأس مال 3,5 مليار دج ممول بالتنسيق بين الخزينة العمومية والهيئات المصرفية بهدف تسهيل حصول الشباب على القروض؛

إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع كصندوق تدعيم التصدير (FNRDA)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصعيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصعددوق الحوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية (FNPAAT)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)الخ.

¹ بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 149.

الفرع الثاني: على الصعيد الدولي

حيث قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

- برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو متوسطي، وقد شرع في تنفيذه في سبتمبر 2002 بغلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج.

يتمثل الهدف المالي لهذا البرنامج في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من خلال تقديم الاستشارة والتكوين، وذلك لضمان مشاركتها أكثر في إحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي.

أما الأهداف الخاصة فتشمل 1 :

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتمكينها من مواجهة متطلبات اقتصاد السوق؛
 - المساهمة في تمويل أفضل للاحتياجات المالية لهذه المؤسسات؛
 - مساعدة هذه المؤسسات في الحصول على المعلومات المهنية؛
 - تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي.

ويتدخل هذا البرنامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي لا يقل عمرها عن ثلاث سنوات، وتشغل من 10 إلى 250 عاملا، وتملك سجلا تجاريا، ولا يقتصر على مؤسسات القطاع الصناعي بل يشمل أيضا تلك التي لها علاقة غير مباشرة بالصناعة، كما يمكن أن يتدخل بشكل غير مباشر لضمان قروض هذه المؤسسات لدى البنوك.

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم إستحدات

¹ إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية " جامعة فرحات عباس، سطيف، 28/25ماي 2003، ص

نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة وإحداث مشاتل (محاضن) نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء ذات التجارب الناجحة كماليزيا، اندونيسيا وتركيا.

- التعاون مع البنك العالمي: وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SEI)حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED)، لوضع حيز التنفيذ "بارومتر م ص م " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، ويتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.
- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تم الاتفاق على المساعدة الفنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فروع الصناعات الغذائية، والتي جسدت وحدة لتسيير البرامج وإختيار مكتب دراسات لتشخيص هذا الفرع.
- التعاون الثنائي: في مجال التعاون الثنائي، وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني إلى مراحل متقدمة حيث أنه بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة المتوفرة للمؤسسات والجمعيات المعنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

كما توجد العديد من برامج التعاون الثائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تتمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا، ايطاليا، تركيا، اسبانيا، كندا، وتتجلى أبرز صور هذا التعاون في:

- التعاون مع فرنسا: في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون المجلس الجهوي مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائر (سطيف، عنابة، قسنطينة).
- التعاون مع إيطاليا: حيث تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)1.

51

¹ حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المائقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 65/05/ ماي 2013، ص 08.

المبحث الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات المتاحة لها لتعزيز الصادرات خارج المحروقات

بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر 2001 عرفت هذه المؤسسات نموا كبيرا في عددها واتساعا في قطاعات نشاطها وفي مناطقها الجغرافية.

وبغيت تنمية تنافسيتها في الأسواق العالمية وذلك للخروج من تبعية المحروقات سخرت الدولة عدة مؤسسات وأقرت تحفيزات لذلك، وهذا ما سنظهره في هذا المبحث.

المطلب الأول: توزيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

في هذا المطلب سنتطرق إلى إحصائيات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث توزعها عبر مناطق الوطن، توزعها حسب شكلها القانوني ونبين أيضا أهم مجالات نشاطها.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010-2018

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على ثلاث مناطق رئيسية وهي الشمال، الهضاب العليا، والجنوب، وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مناطق الوطن للفترة 2010-2018 الجدول رقم (2-5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مناطق الوطن الفترة 2010-2018

	الجنوب الكبير		ب	الجنوب		الهضاب العليا		الشماا	
المجموع	النسبة%	القيمة	النسبة%		النسبة%		النسبة	(لقيمة	
369 319	2,04	2,04 7 561		30 153	30,41	112 335	59,37	219 270	2010
391 761	1,97	7 735	8,22	32 216	30,41	119 146	59,38	232 664	2011

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات المتاحة لها لتعزيز الصادرات خارج المحروقات

	I	ı	1	l	ı	l	I		1
420 117	1,96	8 247	8,22	34 569	30,54	128 316	59,27	248 985	2012
459 414	1,92	8 825	6,90	31 692	22,32	102 533	68,86	316 364	2013
496 989	1,86	9 244	6,93	34 428	21,91	108 912	69,30	344 405	2014
537 901	-	_	8,65	46 525	21,94	118 039	69,41	373 337	2015
575 906	-	-	8,61	49 595	21,83	125 696	69,56	400 615	2016
609 344	-	_	8,45	51 508	21,86	133 177	69,69	424 659	2017
628 219	-	-	8,45	53 060	21,79	136 899	69,76	438 260	السداسي الأول 2018

source: Ministére de l'industrie et des Mines, bulletin d'information statistique pour les années 2010 à novembre 2018.

ملاحظة:

- هذا التوزيع يخص مؤسسات الشخص الاعتباري؛
- ابتداء من سنة 2015 أصبحت إحصائيات الجنوب والجنوب الكبير موحدة؛
 - إحصائيات سنة 2018 تخص السداسي الأول.

من خلال معطيات الجدول يتبين لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث ارتفع من 319 من 4018 إلى 2018 أول لسنة 2018 أي بمعدل نمو فاق 70%.

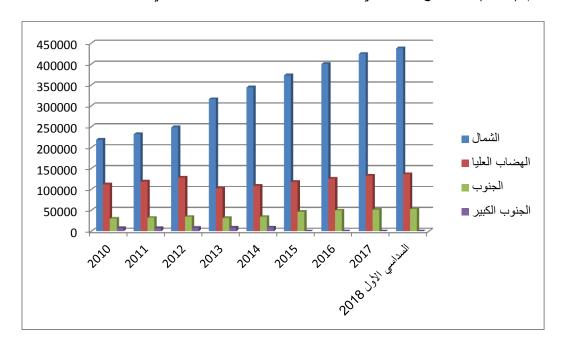
يتضح لنا أيضا أن المناطق الشمالية تحتل المرتبة الأولى من حيث تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة فاقت 69% نهاية السداسي الأول لسنة 2018 ومعدل نمو تجاوز 99% خلال فترة

الدراسة، كما تحتل منطقة الهضاب العليا المرتبة الثانية بنسبة 21,79% وقد كان عددها في نهاية فترة الدراسة 899 136 مؤسسة.

أما منطقة الجنوب والجنوب الكبير فقد حققت معدل نمو بلغ 40,69% خلال فترة الدراسة وعدد المؤسسات وصل إلى 53060 مؤسسة، إلا أن نسبتها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تبقى ضئيلة ولا تتعدى 9%، وهذا يرجع أساسا إلى قلة عدد السكان مقارنة بمنطقة الشمال والهضاب العليا وكذلك الظروف الطبيعية الصعبة.

يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (2-1): التوزيع الجغرافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2010-2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-5).

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني للفترة 2010-2018

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب الشكل القانوني إلى مؤسسات عمومية ومؤسسات الخاصة، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الشكل القانوني من 2018-2010

		، خاصة	مؤسسات		: -		
المجموع	طبيعي	شخص	اعتباري	شخص	، عمومية	موسسات	
	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	
619 072	40,25	249 196	59,66	369 319	0,09	577	2010
659 309	40,49	266 976	59,42	391 761	0,09	572	2011
711 832	40,90	291 158	59,02	420 117	0,08	557	2012
777 816	40,86	317 845	59,07	459 414	0,07	557	2013
852 053	41,61	354 522	58,33	496 989	0,06	542	2014
934 569	42,39	396 136	57,56	537 901	0,05	532	2015
1 022 621	43,64	446 325	56,32	575 906	0,04	390	2016
1 074 503	43,27	464 892	56,71	609 344	0,02	267	2017
1 093 170	42,51	464 689	57,47	628 219	0.09	262	السداسي الأول 2018

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على http://www.mdipi.gov.dz يوم 2019/02/11 على الساعة 15:20.

من خلال معطيات الجدول يتبين لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ازدياد مستر خلال فترة الدراسة، حيث قدر عددها بـ619 072 مؤسسة سنة 2010 ليصل في نهاية السداسي الأول لسنة 2018 إلى 170 093 وبمعدل زيادة 76,58% وهو ما يعادل 474 098 مؤسسة.

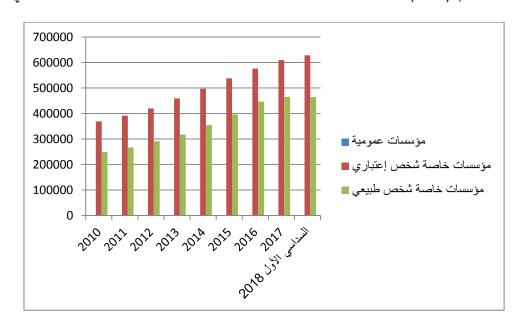
نلاحظ أن قطاع المؤسسات الخاصة (شخص اعتباري) تحتل المرتبة الأولى من جملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 57,47% وهو ما يساوي 219 628 في نهاية الفترة حيث كان عددها 369 319 سنة 2010 أي بنسبة زيادة 70,10%.

المؤسسات الخاصة شخص طبيعي (المهن الحرة والحرف) فتحتل المرتبة الثانية بمعدل 42,51% وبعدد وصل إلى 689 464 مؤسسة وبمعدل نمو للفترة من سنة 2010 إلى نهاية السداسي الأول من 2018 فاق 86% وهو معدل نمو كبير.

أخيرا المؤسسات العمومية ونسبتها صغيرة جدا 0,02%، ونلاحظ أن عدد هذا النوع من المؤسسات في نتاقص مستمر، حيث قدر سنة 2010 ب577 مؤسسة ليصل في نهاية السداسي الأول لسنة 2018 إلى 262، بمعدل انخفاض 45,40 %، وهذا إلى سياسة الدولة في الاعتماد على المؤسسات الخاصة أو ما يسمى بالخصخصة.

وفيما يلي الشكل البياني الذي يبين عدد مؤسسات كل قطاع.

الشكل رقم (2-2) هيكل تركيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6-2)

الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات للفترة 2010-2018

قطاع النشاطات وحسب دراستنا هذه ينقسم إلى خمس (05) قطاعات وتتمثل في الفلاحة والصيد البحري، المحروقات الطاقة والمناجم، البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية والخدمات، وفي الجدول الموالي نبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شخص اعتباري) حسب هذه القطاعات.

الجدول رقم (2-7): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر

المجموع	الخدمات	الصناعات	البناء والأشغال العمومية	المحروقات الطاقة والمناجم	الفلاحة والصيد البحري		
369 319	172 653	61 228	129 762	1870	3 806	315	2010
100	46,75	16,58	35,14	0,51	1,03	%	2010
391 761	168 157	63 890	135 752	1956	4 006	315	2011
100	47,52	16,31	34,65	0,50	1,02	%	2011
420 117	204 049	67 517	142 222	2052	4 277	212	2012
100	48,57	16,07	33,85	0,49	1,02	%	2012
459 414	228 592	73 037	150 910	2259	4 616	226	2013
100	49,75	15,89	32,84	0,49	1,04	%	2013
496 989	251 629	78 108	159 775	2439	5 038	226	2014
100	50,63	15,72	32,15	0,49	1,01	%	2014

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات المتاحة لها لتعزيز الصادرات خارج المحروقات

537 901	277 379	83 701	168 557	2639	5 626	عدد	2015
100	51,57	15,56	31,34	0,48	1.05	%	2015
575 906	302 564	89 597	174 848	2767	6 130	عدد	2016
100	51,57	15,56	30,36	0,48	1.06	%	2016
609 344	325 625	94 930	179 303	2887	6 599	عدد	2017
100	53,44	15,58	29,43	0,47	1.08	%	2017
628 219	338 201	97 728	182 477	2936	6 877	عدد	السداسي الأول
100	53,83	15,56	29,05	0,47	1.09	%	2018

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique يوم 2019/02/11

من معطيات الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخص اعتباري) ارتفعت بمعدل 70,10% وقد بلغ عددها 219 628 مؤسسة عند نهاية السداسي الأول لسنة 2018 حيث يحتل قطاع الخدمات (خاصة خدمات التجارة) الصدارة في تعداد هذه المؤسسات بمعدل يفوق 53,83% في نهاية فترة الدراسة.

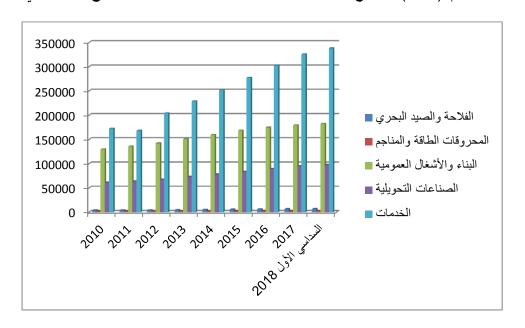
كما يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية بتعداد 477 182 مؤسسة ومعدل نمو للفترة من 2010 إلى نهاية السداسي الأول لسنة 2018 بلغ 40,22%.

المرتبة الثالثة عادت لقطاع الصناعات التحويلية بمعدل نمو لفترة الدراسة وصل إلى 59,61% بتعداد 97 728 مؤسسة.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع المحروقات الطاقة والمناجم فلها نسبة ضئيلة هي 1,09% و 0,47% على التوالي في نهاية فترة الدراسة.

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7)

المطلب الثاني: الآليات المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتعزيز الصادرات

اتسمت سياسة التصدير خارج المحروقات بسياسة كبيرة من طرف الدولة تحسبا لخطر الأزمات المالية وانهيار سعر البترول وهو ما يهدد الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وقد عملت الدولة عدة إجراءات وتحفيزات من أجل تنمية الصادرات خارج المحروقات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات

تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات، وذلك من خلال جملة من التسهيلات في الجوانب المالية والضريبية والجمركية من خلال ما يلي 1 :

أ. التسهيلات المالية: من بداية القانون 02.90 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر بالتصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منحت لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات. وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 104.03 المطرخ في 17 جويلية 2003، والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف. ومنذ 1994 أصبح بالإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50 % من حصيلة صادراتها خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

ومع إنشاء سوق الصرف بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا في إعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية خارج المحروقات والمنتجات المنجمية، إضافة لذلك يتم تقديم الدعم للمصدرين لبعض المواد لاسيما منها التمور، حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001، والمتمثل في التكفل ب80% من نفقات النقل ومنح 5 دج لكل كيلوغرام كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.

ب. التحفيزات الجبائية: لقد جاء إصلاح النظام الضريبي كنتيجة حتمية لمختلف السلبيات التي ميزت النظام الضريبي السابق، إلى جانب التطورات التي عرفتها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى نظام اقتصاد السوق، وقد سعى هذا الإصلاح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها تحقيق هدف تتمية وتتويع الصادرات خارج المحروقات، ولقد عرف قانون

60

¹ مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر، واد سوف، 06 و07 ديسمبر 2017، ص (proceding).

المالية 1991 الصياغة الكاملة هيكل النظام الضريبي الجديد ولم يبدأ تنفيذه إلا بداية من سنة 1992، والذي عرف تغيرات جوهرية تعلقت ببنية النظام الجبائي برمته، وفي هذا الإطار تم إلغاء الضرائب القديمة وإنشاء ضرائب جديدة تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أربح الشركات (IBS)، والرسم على القيمة المضافة (TVA).

- ت. التحفيزات الجمركية: قد عرف النظام الجمركي ابتداء من صدور قانون النقد والقرض تعديلات هامة في أحكامه، وهي تعديلات تسعى إلى تكييف التشريع والقواعد الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق والتي من بين أهدافها العمل على تدعيم تنافسية المؤسسات الوطنية، وذلك من أجل تشجيع صادراتها خارج المحروقات، وفي هذا الصدد نذكر أهم الإجراءات المتخذة.
- القبول المؤقت: ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستورة لغرض معين، والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة، مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي خلال مدة بقاء البضائع تحت نظام القبول حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من أجلها.
- إعادة التمويل بالإعفاء: يقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد للإعفاء من الحقوق والرسوم عند استيراد بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة.
- نظام التحسين عند التصدير: حيث يساعد المصدرين على المشاركة في المعارض الدولية وإرسال عينات تجارية وذلك عن طريق ATA (وهي الوثيقة الجمركية المستخدمة لتسهيل دخول وخروج البضائع المعدة للمعارض في جميع البلدان الموقعة على الاتفاقية بهذا الشأن)1.

الفرع الثاني: التأمين وضمان الصادرات

فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد للتأمين وضمان الصادرات مع بدية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

¹ إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4 (proceding).

- \checkmark الشركة الجزائرية لتأمين لضمان الصادرات: تم تأسيس الشركة بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995 وتتمثل أهدافها في 1:
 - تغطية المصادر الناتجة عن التصدير؟
 - ضمان الدفع في حالة التحويل؛
 - تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي؛
 - مساعدة وتشجيع المصدرين لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
 - تعويض أو تغطية الديون أو المستحقات في الخارج؛
 - تعويض المؤمن (المصدر) على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير ؛
 - التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج؛
 - بيع المعلومات التجارية للمستوردين والممونين.

الفرع الثالث: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة

إن تخلى الجزائر عن منهجها الاقتصادي المخطط مركزيا بعد فشلها في تحقيق التنمية وإتباعها لمنهج اقتصاد السوق حتم عليها إجراء إصلاحات عميقة التي تحتاج إلى مرحلة انتقالية تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها التي يكون فيها لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة دورا محوريا، حيث يكون من بين الأهداف التي تصبو إليها من وراء ذلك هو تنمية وتنويع الصادرات الوطنية خارج المحروقات.

أ. تحرير التجارة الخارجية:

- مفهوم تحرير التجارة الخارجية: إن المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدول والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وافساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبذلك يمكن للأفراد تصدير واستيراد

ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية للمبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة¹.

وفي أعقاب أزمة النفط لسنة 1986 والتي أفرزت اختلالات عميقة في الاقتصاد الوطني الذي من بينه الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات الوطنية، مما دفع بالجزائر إلى التفكير في إصلاح قطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار، وذلك بتبني سياسة تجارية خارجية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات دولية توحي أنه لا مجال للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي وغلق المجال أمام القطاع الخاص حيث كان من بين الأهداف التي تصب إليها الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلتها الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية هي تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية، وهذا لزيادة كفاءة استخدام وتنافسية الجهاز الإنتاجي وعصرنته من حيث الفن الإنتاجي وتدنية التكاليف وتنويع الإنتاج، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

ب. تخفيض قيمة العملة²: يقصد بتخفيض العملة (Dévaluation) قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مقارنة مع العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، وبالتالي يخفض قوتها الشرائية في الخارج كأن تقرر الجزائر مثلا أن تخفض قيمة الدينار مقارنة مع الدولار، فبدلا من أن يساوي سبعون ديناراً للدولار الواحد، تصبح ثمانون دينار تساوي دولار واحد.

وأما مصطلح انخفاض قيمة العملة (Dépréciation)، فيقصد به انخفاض قيمة عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم، والعوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد هي:

- زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات؛
- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين؛

¹ فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 17.

² بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتورة، جامعة أبى بكر بلقايد – تلمسان –، 2016–2017، ص 96.

- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية؛
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.
- التالي: العملة ومن بينها التالي: $\sqrt{}$
 - معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛
 - العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج؟
- وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبئ مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية؛
- حماية الصناعة الناشئة بالإضافة إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعة التصديرية.

وقد شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبيتها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري حيث أن السعر المرتفع والغير حقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الخارجي للدول، ولقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات ولإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار، يتناسب وهذا الهدف.

• الإطار المؤسساتي وتنويع الصادرات خارج المحروقات: أنشأت السلطات بغية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات جملة من المؤسسات والتي من شأنها العمل على خلق ديناميكية جديدة لقطاع التصدير خارج المحروقات سواء في مجال التمويل أو التحويل أو التأمين أو التسويق ويختصر كل هذا في الجدول الموالى:

64

¹ بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 96- 97.

الجدول رقم (2-8): المؤسسات المساهمة في تدعيم عملية التصدير خارج المحروقات في الجزائر

المهام	المجال	المؤسسة
-تقوم بدفع قيمة الأضرار المؤمنة عليها خلال 6	التأمين	CAGEX الشركة الجزائرية
أشهر من استلام إشعار الحادث، وعليه فإن الشركة		للتأمين وضمان الصادرات
من خلال ذلك تحث المصدرين على اقتحام الأسواق		المرسوم التنفيذي رقم 96-
الخارجية بارتياح من خلال الضمان الذي تقدمه لهم		235 الصادر في
الشركة على التمويل الممنوح لهم من قبل البنوك ،كما		1995/12/03
تعد همزة وصل بين المصدرين الجزائريين والأجانب.		
- تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام		
الاقتصادي.		
-ترقية المبادلات التجارية والمساهمة في تطوير	التسويق	PROMEX الديوان الجزائري
الصادرات خارج المحروقات.		لترقية التجارة الخارجية
- يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق		أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي
العالمية لتسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق		رقم 96-327 المؤرخ 18
الخارجية وزيادتها.		جمادى الأول 1417 الموافق
- ينشأ ويسير شبكة معلومات تجارية وبنوك المعطيات		1996/10/01
التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان		
التجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير، ولاسيما		
بإدراجها في الشبكات العالمية للمعلومات.		
 تقديم إعانات مالية للمتعاملين المساهمين في 	التمويل	FSPE الصندوق الخاص
ترقية الصادرات غير النفطية.		لترقية الصادرات
- يمول هذا الصندوق بنسبة 10% من الضريبة		أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي
الخاصة والهبات والمساعدات.		رقم 96-205 المؤرخ في 05
-تقوم بتغطية المصاريف التالية:		جوان 1996
الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية، المساعدات		
التي تقدمها الدولة والهادفة لترقية الصادرات عن طريق		
المشاركة في المعارض الدولية.		

رجية والصفقات التجارية التسويق للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات	المر
بحبة والصفقات التحاربة الاترمرة الكراماة العالمرة رمره تررما زفاز المزتجات ا	
	الذ
ماي 1990 الجزائرية للأسواق الخارجية؛	
- توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد	
المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عملية	
الاستيراد وترشيدها.	
SAFالشركة الجزائرية - تنظيم المعارض العامة والخاصة على	EX
ض والتصدير التسويق المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛	للمعا
1989/1] - تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛	/06
- دراسة السوق عند التصدير ؛	
التدخل كوسيط للمتعاملين بطلب منهم للقيام	
بعمليات التصدير.	
C الغرفة الجزائرية للتجارة – تمثيل، تتشيط، ترقية ودعم الشركات؛	ACI
اعة التسويق - تقييم علاقات التعاون والتبادل وإبرام الاتفاقيات	والص
وم التنفيذي رقم 93/96 التجارية مع الهيئات المماثلة؛	المرس
ة 1996/03/03 - التدخل بطلب من المتعاملين لحل النزاعات	بتاري
التجارية الوطنية والدولية.	
AL الوكالة الوطنية الصادرات خارج – ضمان تسبير أدوات ترقية الصادرات خارج	SEX
التجارة الخارجية المحروقات؛	لترقيا
وم التنفيذي 174/04 - ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية	
غ 2004/06/12	بتاري
- تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق	
الخارجية؛	
- تتشيط بعثات الاستكشاف والتوسع التجاري.	
ية العامة للتجارة - اقتراح كل الاستراتيجيات في مجال التجارة	المدي
وترقية الصادرات وضمان متابعة لذلك؛	الخار
المبادرة بالأدوات القانونية والتنظيمية المتعلقة	
بالمبادلات التجارية الخارجية والمشاركة في	
الإعداد لذلك؛	

- تحضير الاتفاقية التجارية الدولية والمساهمة	
في إعداد التفاوض بشأنها وضمان تنفيذها؟	
- تصميم نظام للإعلام حول المبادلات التجارية	
والخارجية.	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مداخلات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مداخلات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات المصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و 19 ماي 2011 جامعة بومرداس الجزائر .

¹ قرين الربيع، عقون شراف، إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، ص ص 446-449، لجلط ابراهيم، نوري منبر، دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX في دعم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النتمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، يومي 18 و 19ماي 2011 جامعة بومرداس، ص 591.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات توصلنا إلى استخلاص النقاط التالية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة كسهولة الإنشاء والتنفيذ
 والمرونة الكبيرة والجمع بين الإدارة والملكية وغيرها؟
- تبرز الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساهمتها في التشغيل من خلال خلق مناصب شغل جديدة ، إضافة إلى مساهمتها الكبيرة في الناتج الداخلي الخام؛
- حضي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من الدولة الجزائرية نظرا للدور الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات سنة 1993 بالإضافة إلى وضع مختلف الأسس الضرورية لتأطيرها والإشراف عليها من خلال إنشاء هيئات وبرامج منها (ANDPME ,ANSEJ,ANDI ,FGAR ,CGCI,MEDA)؛
- تطور مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعظمها يتمركز في المناطق الشمالية والهضاب العليا للوطن؛
- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص، وهذا راجع إلى سياسة الخصخصة المنتهجة من طرف الدولة؛
- بغيت الخروج من التبعية لقطاع المحروقات ولتشجيع الصادرات قامت الدولة بسن مجموعة من الإجراءات والتحفيزات فيما يخص الجانب المالي الجبائي والجمركي، وقامت أيضا بنزع القيود على التجارة وخفض قيمة العملة؛
- كما أنشأت عدد معتبر من المؤسسات في المجال التمويل والتسويق والتأمين لتسهيل ومرافقة العملية التصديرية.

الفصل الثالث:

دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة

وصادراتها للفترة

2018-2010

تمهيد

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متابعة واهتماما كبيرين إدراكا واعترافا بدوره المحوري في تتمية وتعظيم اقتصاديات الدول، وكغيرها من البلدان سعت الجزائر إلى تتمية وترقية اقتصادها والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، فسنت مجموعة السلطات حزمة من القوانين والإجراءات لنشر وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ربوع مناطق الوطن.

وبدورها السلطات المحلية لولاية ميلة سارت قدما لتجسيد أهداف وتطلعات السلطات العليا وذلك بمرافقة وتسهيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية بهدف تطوير وزيادة عددها، وتحسين والرفع من كفاءتها وجودتها الإنتاجية، والسعي بها لدخول عالم التصدير.

لكن رغم الإجراءات والتسهيلات التي منحتها الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه المؤسسات تصادف صعوبات ومشاكل عند التصدير، من خلال هذا الفصل سنتناول المبحثين التاليين:

- ✓ المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وصادراتها للفترة 2010-2018.
- ✓ المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند التصدير والحلول المقترحة.

المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وصادراتها للفترة 2010-2010

لقد سعت الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني لما لها من أهمية كبرى في الاقتصاد، وفي مطلبنا هذا سنتطرق إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2017 من حيث توزيعها حسب قطاع النشاطات وحسب مناطق الولاية، إضافة إلى إبراز زيادة عدد الأجراء خلال نفس فترة المعاينة، والإطلاع على قيم وسلع صادراتها.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2010

إن الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية مختلفة من شأنه خلق القيمة المضافة وتوفير سلع وخدمات متنوعة، كما أن انتشارها في مناطق جغرافية متعددة يمكن من الاستفادة من الخصائص الطبيعية لهذه المناطق وبالتالي تقليص تكاليف الإنتاج وخلق مناصب شغل.

الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات للفترة 2010-2010

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة تتشط في خمس قطاعات اقتصادية أساسية والمتمثلة في قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية، الفلاحة والصيد البحري، وقطاع المحروقات الطاقة المناجم والمحاجر، ومن خلال الجدول الآتي نبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة خلال الفترة 2010-2017

الجدول رقم (01-03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة حسب قطاعات النشاط للفترة -2010

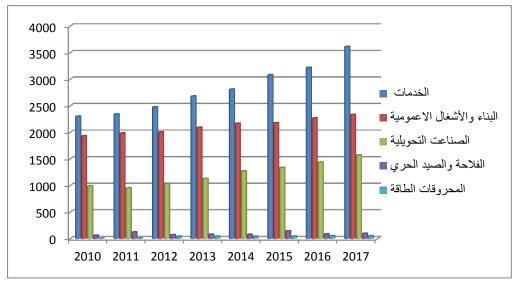
الوحدة: مؤسسة

المجموع	روقات طاقة ناجم، حاجر	الد والم	دهة صيد عري	والد	ناعة ويلية		إلأشىغال ومية	البناء و	ات	الخدمات	
	%	226	%	2	%	3	%	न	%	عدد	
5 285	0,06	3	1,11	59	18,71	989	36,58	1 933	43,53	2 301	2010
5 405	0,07	4	2,23	121	17,61	952	36,73	1 985	43,35	2 343	2011
5 630	0,78	44	1,26	71	18,33	1 032	35,63	2 006	44	2 477	2012
6 027	0,73	44	1,34	81	18,76	1 131	34,70	2 091	44,47	2 680	2013
6 372	0,69	44	1,22	78	19,96	1 272	34,04	2 169	44,08	2 809	2014
6 783	0,62	45	2,12	144	19,66	1 336	32,11	2 178	45,39	3 080	2015
7 064	0,74	52	1,22	86	19,66	1 439	32,09	2 267	45,39	3 220	2016
7 668	0,68	52	1,25	96	20,51	1 573	30,44	2 334	47,12	3 613	2017

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

ولتوضيح معطيات الجدول السابق أكثر نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01-03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة حسب قطاعات النشاط للفترة -2010 للفترة -2010



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-01).

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يتبن لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد في الفترة مابين 2010- 2017.

- فإذا أخذنا قطاع الخدمات نجده يحتل نسبة 47,12% وبعدد مؤسسات يصل إلى 613 3 مؤسسة بعدما كان 2011 سنة 2010 أي بمعدل زيادة 57%، كما يحتل النشاط التجاري فيه الصدارة ب 235 1 مؤسسة.
- بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد تطور عدد المؤسسات فيه خلال السنوات المأخوذة كعينة فقد ارتفع بنسبة 20,74% ليصل إلى 334 2 مؤسسة نهاية سنة 2017.
- قطاع الصناعات التحويلية يملك نسبة معتبرة تقدر ب20,51% من إجمالي القطاعات الاقتصادية، وبتعداد مؤسساتي وصل إلى 573 1، وقد تطور هذا التعداد حتى نهاية فترة الدراسة ب 59%، حيث يمثل مجال مواد البناء، الصناعة الغذائية، صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق الركيزة الأساسية في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 83,28% وهو ما يعادل 310 مؤسسة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط من خلال قطاع الفلاحة والصيد البحري تبقى منخفضة (96 مؤسسة) مقارنة بالقطاعات المشار إليها سابقا رغم طابع الولاية الفلاحي، نفس الحال بنسبة لقطاع المحروقات، الطاقة والمناجم والمحاجر فعدد المؤسسات فيه 52 مؤسسة أي الحال بنسبة لقطاع الموسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا القطاع يعتمد بدرجة أكبر على التكنولوجيا.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية للفترة 2010-2010

تنقسم ولاية ميلة إداريا إلى 13 دائرة و32 بلدية، في هذا الفرع سنتعرف على توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية على حسب دوائرها كما هو موضح في الجدول الموالى:

-2010 الجدول رقم (02-03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية للفترة 2017

الوحدة: مؤسسة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
1 748	1 636	1 650	1 552	1 403	1 332	1 309	1 289	326	ät
22,79	23,15	24,35	24,35	23,27	23,65	24,22	24,39	%	ميلة
516	482	430	405	392	382	368	362	عدد	75.5 15
6,73	6,82	6,34	6,36	6,50	6,78	6,81	6,85	%	قرارم قوقة
294	279	257	241	214	173	166	159	عدد	سيدي
3,83	3,95	3,78	3,78	3,55	3,07	3,07	3,01	%	مروان
536	500	468	439	431	374	350	328	عدد	-1
6,99	7,10	6,90	6,89	7,15	6,64	6,48	6,21	%	واد النجاء
759	695	667	626	608	588	582	595	226	5à
9,90	9,84	9,82	9,82	10,09	10,42	10,77	11,26	%	فرجيوة
228	218	201	188	185	175	155	144	عدد	#1
2,97	3,07	2,96	2,95	3,07	3,10	2,87	2,72	%	بوحاتم
175	167	155	145	141	128	124	109	226	تسدان
2,28	3,36	2,28	2,28	2,34	2,27	2,29	2,06	%	حدادة
315	296	275	257	251	236	218	199	326	ترع <i>ي</i>
4,11	4,19	4,05	4	4	4	4,03	3,77	%	باينان
158	146	133	125	120	111	92	87	226	عين البيضاء
2,06	2,07	1,96	1,96	1,99	1,97	1,70	1,65	%	أحريش
318	309	290	274	268	254	249	243	326	. *1 11
4,15	4,37	4,28	4,30	4,45	4,51	4,61	4,60	%	الرواشد
1 512	1 365	1 320	1 240	1 163	1 084	1 051	1 040	عدد	شلغوم
19,72	19,32	19,46	19,46	19,30	19,25	19,44	19,68	%	العيد
606	532	511	480	463	426	401	395	عدد	, es, \$1 \$ _ 1et
7,90	7,53	7,53	7,53	7,68	7,58	7,42	7,47	%	تاجنانت

الفصل الثالث: دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وصادراتها للفترة 2010-2018

11:11							266		
التلاعمة	%	6,34	6,29	6,51	6,44	6,28	6,28	6,21	6,56

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

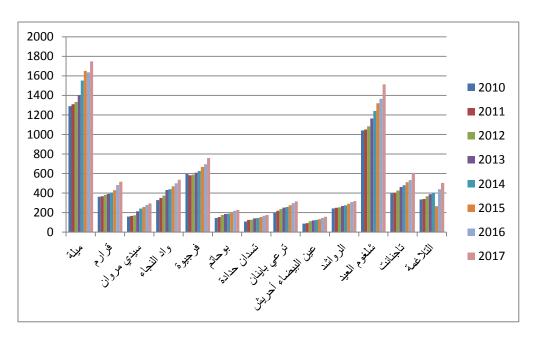
من خلال الجدول يتضح لنا أن عدد المؤسسات في تزايد مستمر في كل الدوائر دون استثناء فدائرة عاصمة الولاية تحتل الصدارة من حيث التعداد المؤسساتي ب748 1 مؤسسة ونسبة قدرت بوك. 22,79%، فقد كان العدد في بداية فترة الدراسة 289 1 مؤسسة، أي ارتفع ب 35,60% وهو معدل جيد.

دائرة شلغوم العيد تملك عدد كبير من المؤسسات يصل إلى 512 1 وهو ما نسبته 19,72% وقدر ارتفع هذا العدد بـ 472 مؤسسة (45,38%)، وهذا راجع إلى عدة عوامل رئيسية: أن هذه الدائرة تقع فيها أكبر منطقة صناعية بالولاية (المنطقة الصناعية لبلدية شلغوم العيد والمنطقة الصناعية الجديدة لبلدية العثمانية)، استفادتها من الطريق السيار شرق غرب المار بها، وأيضا من تعدادها السكاني الكبير.

- نلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دائرتي ميلة وشلغوم العيد تمثل 42,51% من إجمالي مؤسسات الولاية؛
- تتوزع أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من دائرة فرجيوة، تاجنانت، واد النجاء، قرارم قوقة، ودائرة التلاغمة بنسب تتراوح مابين 6,5% و 10%، عدد المؤسسات في هذه الدوائر مجتمعة بصل إلى 38,08%؛
- أما الدوائر المتبقية فنسب المؤسسات مجتمعة فيها منخفضة وتقدر ب19,41%، وهذا لكون عدد السكان فيها منخفض إضافة إلى تضاريسها الطبيعية الصعبة.

الشكل البياني الموالي يترجم إحصائيات الجدول.

الشكل رقم (03-02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية للفترة 2010-2010



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-02).

الفرع الثالث: توزيع عدد الأجراء حسب قطاعات النشاط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2010

من أهم سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلق واستيعاب قدر معتبر من مناصب الشغل وفي هذا الفرع سنتعرف على توزيع الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010 حسب قطاعات النشاط الرئيسية.

الجدول رقم (03-03): توزيع عدد الأجراء حسب قطاعات النشاط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2010

الوحدة:أجير

المجموع	المحروقات الطاقة والمناجم، المحاجر		الفلاحة والصيد		التحويلية	الصناعة	لأشغال الصناعة مية		ات	الخدمات	
	%	5	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
28 063	0,37	105	2,94	825	15,79	4 432	58,83	16 510	22,06	6 191	2010
30 337	3,75	1 138	3,26	988	13,88	4 211	47,01	14 261	32,10	9 739	2011
31 057	3,66	1 138	3,29	1 021	13,95	4 334	47,18	14 652	31,92	9 912	2012
37 203	3,62	1 346	2,39	1 259	13,93	5 184	45,39	16 888	33,67	12 526	2013

الفصل الثالث: دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وصادراتها للفترة 2010-2018

38 431	2,12	813	2,38	915	14,63	5 621	45,65	17 543	35,23	13 539	2014
38 886	2,20	857	2,17	844	14,33	5 580	45,27	17 604	36,01	14 001	2015
40 273	2,47	992	2,15	865	13,15	5 279	45,20	18 204	37,03	14 915	2016
41 710	2,38	992	2,17	907	13,52	5 641	44,71	18 648	37,21	15 522	2017

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

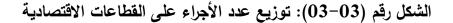
الجدول رقم(03-04): تطور عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2018

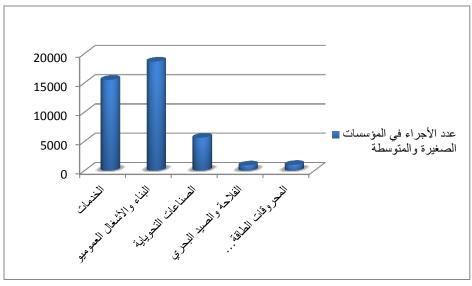
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
43 432	41 710	40.272	20 006	20 /21	27 202	21.057	30 337	29.062	36
43 432	41 /10	40 273	30 000	36 431	37 203	31 037	30 337	28 003	الأجراء

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

من خلال ملاحظتنا للجدولين السابقين يتبين لنا أن عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قطاع خاص) في تزايد مستمر، ففي سنة 2018 بلغ عدد العمال 432 434 عامل بعدما كان العدد في بداية فترة الدراسة 28 063 حيث بلغت نسبة الزيادة 54,77% خلال 9 سنوات.

- قطاع البناء والأشغال العمومية يستوعب أكبر عدد من الأجراء (648 18عامل) وهو ما نسبته 44,71%، نظرا لارتفاع عدد المؤسسات فيه ولاحتياجه الكبير لليد العاملة.
- قطاع الخدمات يشغل أيضا ما نسبته 37,21% أي 522 15 أجير، ارتفع هذا الرقم بشكل ملحوظ مقارنة بسنة 2010 (191 6 عامل) وبمعدل فاق 150%، في نفس القطاع وفي مجالات خدمات التجارة، خدمات للمؤسسات، خدمات للمرافق الاجتماعية نجد 756 10 عامل ما يعادل 69,29%.
 - بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية (مواد البناء، الحديد والصلب، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج...) بلغ عدد العمال فيه نهاية عام 2017 ما عدده 641 5 عامل (13,52%).
- أما عدد العمال في قطاعي الفلاحة، المحروقات، الصناعة المناجم والمحاجر مجتمعين فقد قدر عند نهاية الدراسة بـ 899 1. أي 4,55%، حيث كان 930 في بداية فترة الدراسة أي بمعدل زيادة بلغ 104% هو معدل جيد إلا أنه يبقى صغيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى.





المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-3).

المطلب الثاني: دراسة تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة 2010-2010

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وذلك بتقديم هيكل السلع المصدرة، إضافة إلى التوزيع الجغرافي لها ومعرفة أهم الزبائن التجاريين لهذه المؤسسات خلال الفترة 2010–2018.

الفرع الأول: الهيكل السلعي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2014-2018

إن هيكل وبنية الصادرات يعد كمؤشر قوى لمدى تتوع القطاعات الاقتصادية للدولة من عدمها ومن الجدول الموالي سنتعرف على السلع المصدرة من طرف مؤسسات ولاية ميلة للفترة 2014-2018 ونتعرف كذلك على أهم قطاعى اقتصادي في الولاية.

-2014 الجدول رقم (03-03): السلع المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية 2018

الوحدة:أورو

	014	2014		2	016	2	2017		018	2
1	قيمة	%								
بصل بري	1 236 703	81,06	623 650	61,73	423 934	32,42	234 600	19,22	339 400	23,47
تمور جزائرية	116 814	7,66	114 586	11,34	80 568	6,16	231 940	17,53	159 763	11,05
حبوب الصنوبر	8 936	0,59								
زعرور ومشمش حلزون حي ألياف	756	0,04								
حلزون حي	162 589	10,66	14 800	1,46	80 856	6,18	9 480	0,78	18 008	1,25
ألياف البوليسثار ترفاس طازج			252 279	24,97	369 008	28,22	639 161	52,37	498 793	34,49
ترفاس طازج			4 000	0,4						
فلفل حار			1 020	0,1	1 924	0,15				
بطاطا طماطم فرولة					351 476	26,88				
صلصال							12 200	1		
أكياس ورقية							19 200	1,57		
بولي بروپلين							30 000	2,46		
رخام أبيض							17 652	1,45		
زيت الزيتون							5 781	0,47	5 225	0,36
قمح صلب							1 287	0,11		
لوازم إسعافات أولية							16			
يقايا وفضلات الدجاج							37 142	3,04	94 125	6,50
سكر التمر									13 245	0,92
نظیف جل									317 543	21,96
المجموع	1 525 617	100	1 010 335	100	1 307 766	100	1 220 459	100	1 446 101	100

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات غرفة التجارة والصناعة بني هارون ميلة

من خلال الجدول أعلاه وكملاحظة أولى تشد الانتباه يظهر لنا أن أغلبية السلع المصدرة سلع ذات صبغة فلاحيه، مجموع هذه الصادرات خلال فترة الدراسة تجاوز 6,5 مليون €، حيث كانت أعلى قيمة لها سنة 2014 بأكبر من 1,52 مليون €، ويعتبر البصل البري كأهم منتج مصدر في هذه السنة، فاقت

قيمته 1,23 مليون € ويمثل نسبة 81,06% بينما نسبة الحلزون الحي بلغت 10% ونسبة التمر 7,66%.

- في سنة 2015 انخفضت قيمة الصادرات بحوالي 500 ألف €، نلاحظ في هذا العام أن قيمة البصل البري المصدر انخفضت قيمته ب 50-% تقريبا، يعتبر منتج ألياف البوليس ثار ذو قيمة 252 ألف €، لم يتغير لوضع كثيرا سنة 2016 فقيمة الصادرات ارتفعت بحوالي 300 ألف € عن سنة 2015 بنسبة زيادة 29,44%؛
- تطور عدد السلع المصدرة سنة 2017 ليبلغ 12 سلعة ومع ذلك سجلت القيمة الإجمالية للصادرات انخفاضا (1,22 مليون €)، فقد كانت نسبة ألياف البوليس ثار 52% من مجموع السلع المصدرة حيث قاربت 640 ألف €، البصل البري والتمر تجاوزت قيمتهما معا 200 ألف €، في حين تراجعت قيمة الحلزون الحي نسبة حادة (88-%)؛
- سنة 2018 عرفت تحسن في قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة بنسبة 18.48% وانخفاض عدد السلع ليبغ 08 سلع؛
- نلاحظ أن صادرات ولاية ميلة تتشكل أساسا من 04 سلع وهي البصل البري، التمر، ألياف البوليس
 ثار والحلزون الحي فقدرت قيمتها مجتمعة 931 588 5 € وهو ما نسبته 85,85%.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2018

توزعت السلع المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة على مناطق ودول مختلفة في العالم، وهذا ما سنوضحه في الجدول الآتي.

الجدول رقم (06-03): توزيع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة على مناطق العالم للفترة 2010-2010

الوحدة: أورو

المجموع	دول إفريقية	دول مغاربية	دول عربية دون المغاربية	دول آسيا دون الدول العربية	دول أمريكة الشمالية	دول أوروبية	
---------	----------------	----------------	----------------------------------	--	---------------------------	----------------	--

8 203 464		7 004 527		10 600		1 188 337	قيمة	2010
100		85,38		0,13		14.49	%	2010
4 235 367	4255	2 658 512				1 572 600		2011
100	0,1	62,77				37,13	%	2011
1 351 153		253 828	1 100			1 096 225		2012
100		18,79	0.08			81,13	%	2012
1 111 548		277 595	6 630			827 323		2013
100		24,97	0.60			74,43	%	2013
1 525 617		380 000		12 890	104499	1 028 227		2014
10		24,90		0,85	6.85	67,40	%	2014
1 010 335		322 372	18 842	3 247	90339	575 533		2015
100		31,91	1.86	0,32	8.94	56,96	%	2013
1 307 766		699 790	28 532	8 291	4277	566 875		2016
100		53,51	2.18	0,63	0.33	43,35	%	2010
1 220 459		512 481	126 517	359 748		221 711		2017
100		42	10.37	29,48		18,77	%	201/
1 446 101		943 195	34 745	68 784		399 376		2018
100		65,22	2.40	4,76		27,62	%	2018

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات غرفة التجارة والصناعة بني هارون ميلة.

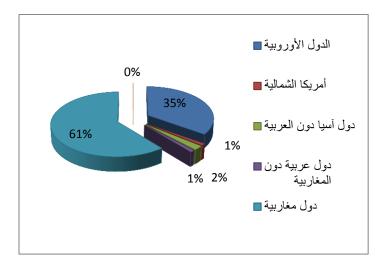
من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الصادرات بلغت أكبر من 21,41 مليون € في الفترة مابين 2010-2018، ففي بداية الفترة سجلت أعلى قيمة بـ 8,2 مليون € وبنسبة 38,31% من إجمالي صادرات فترة المعاينة، ومسجلة في السنة الموالية انخفاض بنسبة (51,62-%) وهو معدل تراجع كبير.

بعد سنة 2011 وحتى 2018 تراوحت قيمة الصادرات مابين المليون والمليون والنصف €، قدرت الانخفاض في قيمة الصادرات مابين 2010 وسنة 2018 بأكبر من 6,75 مليون €.

- تعتبر دول المغرب العربي أهم زبون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة بقيمة إجمالية فاقت 13 مليون € (60%)، مبلغ 7 مليون € يمثل أعلى قيمة تعامل مع دول هذه المنطقة سنة 2010 حيث أن ما قيمته 6,3 مليون € تم تصديره لتونس وحدها والتي تعتبر أهم شريك تليها المغرب، كما أن مبلغ 253 ألف € يعد كأدنى قيمة في تعاملات سنة 2012؛

- بدورها الدول الأوروبية تمثل شراكة مهمة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة بنسبة إجمالية 40%، واتسم التصدير لهذه الدول بمرحلة كانت مستقرة نسبيا (2010–2014) أعلى قيمة فيها 1,57 مليون € سنة 2011، ومرحلة ثانية مابين سنتي 2015 و 2018 انخفضت قيمة الصادرات فيها، وأدنى قيمة كانت عام 2017 بـ 221 ألف €، كما تعتبر إيطاليا أهم زبون أوروبى؛
- التعامل مع الدول العربية (دول المشرق) اخذ منحى تصاعدي ابتداء من سنة 2012 فكانت قيمته 1100 € وبلغ هذا ذروته سنة 2017 € وبلغ هذا ذروته سنة 2017 € وبلغ هذا ذروته سنة 2017 به 126 517 € وتعاملت مؤسسات ولاية ميلة في هذه لسنة مع ست دول؛
- الدول الآسيوية استوردت بشكل مستمر ابتداء من 2014 وأعلى قيمة لتعاملات معها كانت سنة 2017 بقيمة 359748 €، دول أمريكا الشمالية والمتمثلة في دولة وحيدة وهي كندا، استوردت بما يقارب 200 ألف € سنة 2014، 2015 و 2016، أما التصدير نحو إفريقيا فكان مرة واحدة سنة 2011 لدولة السنغال، كما لم تتعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة مع دول أمريكا الجنوبية.

الشكل رقم (03-04): التوزيع الجغرافي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-66).

المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التصدير والحلول المقترحة

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن الدول المصدرة، ورغم فرص نجاح عملية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فإن هذه العملية تواجه عددا من القيود والمشاكل والتي غالبا ما تؤدي إلى الفشل في تحقيق الهدف المنشود.

في هذا المبحث سنحاول عرض أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند التصدير مع اقتراح بعض الحول الممكنة.

المطلب الأول: مشاكل وتهديدات عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك بعض المشاكل التي تعترض عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد بعض المشاكل على المستوى الجزئي وبعضها الآخر على المستوى الكلي 1 :

الفرع الأول: على المستوى الجزئي

من بين المشاكل والعوائق التي تعترض عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجزئى نجد:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛
- عدم توفر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي؛
- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المتبدلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سليلة المنظمة العالمية للتجارة؛

83

¹ سيدي علي، حطاب مراد، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 09-2010/11/10، ص ص 14-

- كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائرية. تدريجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية.

الفرع الثاني: على المستوى الكلي1

توجد أيضا مشاكل مرتبطة بالمحيط الكلي الاقتصادي والمؤسسي والتشريعي ومنها:

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا؛
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير ؛
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول وهذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية؛
- عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم أو التغليف؛
 - بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير؛
 - عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية؛
- التداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX الذي تم تحويله إلى ALGEX والغرفة الوطنية للتجارة والصناعة CACI والشركة الوطنية للمعارض والتصدير SAFEX مما أدى إلى غياب التسيق والتضارب في الأرقام المقدمة مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة؛
 - غياب تنظيم التواجد في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج إطار المحروقات.

84

¹ سيدي على، حطاب مراد، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المطلب الثاني: الجوانب والأبعاد الممكن إثراؤها في الاقتصاد الجزائري لمواجهة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التصدير

إن الجزائر تمتك مزايا نسبية في قطاعات هامة يمكن أن تركز عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (تتخصص فيها) كالفلاحة والمنتجات الغذائية والفلين، الصناعات الاستخراجية الصناعة التقليدية كصناعة الحلي والفخار، السياحة...الخ، التي قد تتحول إلى مزايا تنافسية مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد متنوع مستقل عن الربع المرتبط بالمحروقات.

لكن ورغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات الاقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير إلا أن النتائج تبقى دون مستوى الآمال، ويمكن هنا طرح بعض التوصيات بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتضمن ذلك تحسين ما يلى:

- البعد التشريعي عن طريق توجيه قانوني لجميع النشاطات وكذا تدابير الترقية والدعم المطلوبة بمعيار الفعالية الاقتصادية والتطور السليم؛
- البعد المعلوماتي والتكنولوجي عن طريق منظومة جديد للبحث والإحصاء والتكوين في مجال التسيير والاستشارة وكذا الاهتمام بالتسويق الإلكتروني والإعلان من خلال استحداث وإنشاء مواقع إلكترونية؛
- البعد المالي، عن طريق تأسيس نظام مالي عصري وسريع يتماشى ومتطلبات المؤسسة ومحيطها الخارجي (تسهيل إجراءات التصدير، التحويلات ...الخ)؛
- الجباية، عن طريق استحداث منظومة جديدة للإعفاء تخدم مباشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتاجها وفق منظور متطور ومدروس؛
- التفكير في إنشاء مرصد لدراسات البحث والتطوير خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقع على عاتقه مهمة التوجيه والدعم المعلوماتي وإرساء ثقافة الاستثمار من جهة، ولتمكين هذه المؤسسات من الاندماج وفق معايير التموقع السريع والدائم في الأسواق العالمية من جهة أخرى؛
- إبرام اتفاقيات متعلقة بالعملية التصديرية مع الأسواق والدول الأجنبية، تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند اتخاذها القرار بتدويل نشاطها، وذلك نظرا للامتيازات والفرص التي توفرها هذه الاتفاقيات؛

- يجب أن تلعب الدولة دورا أكثر فاعلية، وذلك بإنجاز دراسات قطاعية من أجل توجيه الاستثمارات وجعل دراسات الجدوى الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فاعلية، وتزويدها في نفس الوقت بالمعلومات الضرورية والمهمة حول الأسواق الدولية وبالتالى توفير المحيط الملائم لها؛
 - التخصص والابتكار سيؤدي إلى إنتاج منتجات نمطية بمواصفات عالمية وذات جودة عالية؛
- إن نجاح التصدير يترجم القدرة على التحكم في الإجراءات الإدارية، التنظيمية، الإجرائية، المالية والقدرة على التحكم في التكاليف.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة، ومختلف منتجاتها المصدرة، واخترنا الفترة مابين 2010-2018 كزمن للمعاينة، وقد استخلصنا النتائج التالية:

- تزايد عدد المؤسسات بشكل مستمر خلال فترة الدراسة؛
- توزعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة في نشاطها على خمس (05) قطاعات اقتصادية أهمها قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وبالرغم من طابع الولاية الفلاحي إلا أنه لم يتم الاستثمار في هذه الميزة بالشكل الصحيح؛
 - ما يقارب نصف عدد هذه المؤسسات يتمركز في دائرتي ميلة وشلغوم العيد؛
- عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان في تطور مستمر أيضا وله علاقة طردية مع الزيادة في عدد المؤسسات؛
 - طابع الولاية الفلاحي تجلى في هيكل ونوع السلع المصدرة (حلزون حي، بصل بري...)؛
 - أهم زبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية تونس وايطاليا؛

تطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عامة، حيث تم تقسيم هذه المشاكل إلى مشاكل على المستوى الجزئي والكلي، كما أوجزنا في نقاط الحلول الممكنة للخروج من هذه المشاكل.

الخاتمة

تعد مسألة ترقية وتعزيز الصادرات غير النفطية والابتعاد عن الأحادية في التصدير، والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي من بين المسائل الهامة التي تسعى كل الدول إلى إدراكها مما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجزائر وعلى غرار الدول التي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون جل صادراتها عبارة عن محروقات، عملت جاهدة بغرض تنويع صادراتها وذلك من خلال تسطير إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات تتضمن إدخال جملة من السياسات، والإجراءات المالية، الضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى توفير إطار مؤسسي عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة التي توالت نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء مؤسسات جديدة وفتح المجال للخواص، وذلك لمرافقة وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية، وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تتموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

فمن خلال ما تم دراسته في هذا البحث نجد أن الجزائر أعطت أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير المناخ الملائم ووضع برامج الدعم المختلفة للنهوض بهذا القطاع وبالتالي النهوض بالاقتصاد وانتقاله من اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد إلى اقتصاد متنوع يضم مختلف قطاعات النشاط، وهذه الدراسة جاءت كمحاولة لتسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمتها في ترقية صادراته، ومن خلال ذلك توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: النتائج: خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج التي يمكن إيجاز أهمها في النقاط الآتية:

- التصدير عبارة عن عملية عبور السلع المنظورة أو غير المنظورة من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية، إما بصورة نهائية أو مؤقتة وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- الميزان التجاري عبارة عن بيان تسجل فيه الدول السلع المصدرة سواء كانت منظورة أو غير منظورة والسلع المستوردة سواء كانت منظورة أو غير منظورة من وإلى العالم الخارجي، فهو يمثل أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات؛
- تمثل الصادرات أحد كفتي الميزان التجاري، فأي تغيير فيها سيؤدي إلى أثر اقتصادي معين، إما بالإيجاب (فائض)، أو بالسلب (عجز)؛
- تتمثل إستراتيجية ترقية الصادرات في إتباع مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية؛

- تحتل صادرات قطاع المحروقات في الجزائر نسبة أكبر من 95,5% من إجمالي الصادرات بينما الصادرات خارج المحروقات فهي لا تتجاوز 4,5%؛
- السوق الأوروبية أهم سوق لتصريف المنتجات الجزائرية المصدرة، أما السوق الإفريقية فتسجل نسب ضئيلة لصادرات الجزائر؛
- تحتل التجهيزات الصناعية أكبر نسبة من واردات الجزائر وغالبا ما يفوق معدلها 30% أما المرتبة الثانية فهي للمواد النصف مصنعة، لتليها باقي المنتجات؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في مواجهة عجز الميزان التجاري وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة؛
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير الإنتاج الخاص بالمؤسسات الكبيرة، وذلك لما تتميز به من مزايا نسبية و وفرات اقتصادية، أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة وبذلك تساهم في وتوفير العملة الصعبة؛
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الدول المتقدمة والدول النامية ومنها الجزائر التي أقرت عدة برامج هامة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد الدولي منها: L' ANSEJ, L' ANDI, FGAR, CGCI, MEDA؛
- تمركز غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في إقليم ولاية ميلة على مستوى دائرتي ميلة وشلغوم العيد، وأهم زبائنهم دولتا تونس وايطاليا؛
 - أغلب المنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة هي منتجات فلاحيه؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بعض المشاكل والقيود التي تحول بينها وبين الدخول للأسواق العالمية (عملية التصدير).

ثانيا: اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: إن الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري يعاني من خلال وارداته التي تفوق صادراته بنسبة 45% خلال الفترة 2015–2017.
- الفرضية الثانية: تعالج فكرة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أولوية، وتأهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها، ووجدنا

أن هذه الفرضية صحيحة، كون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والتي من أهمها: المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق، المرونة والقدرة على تغيير النشاط بسرعة بالإضافة إلى قدرة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، الفعالية والكفاءة والقدرة على الابتكار، كل هذه الخصائص وأخرى تمكنها من أداء دور تتموي كبير على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما دفع الدول إلى دعم وتطوير هذه المؤسسات.

- الفرضية الثالثة: تقر بالتطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة المدروسة ومن خلال الدراسة تبث صحة هذه الفرضية، حيث سجلنا تزايد مستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليبلغ معدل نموها 76.58% مابين عام 2010 ونهاية السداسي الأول لسنة 2018، مع هيمنة كبيرة لقطاع المؤسسات الخاصة مقارنة بقطاع المؤسسات العمومية.
- الفرضية الرابعة: من جهة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تتمية النشاط الاقتصادي في الجزائر وجدنا أنها تساهم في محاربة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة بشكل مستمر خلال فترة الدراسة المحددة، كما لمسنا أهمية هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خاصة المؤسسات الخاصة، بالإضافة إلى مساهمتها في تشكيل القيمة المضافة، كل هذه المساهمات كانت على الصعيد الداخلي أي المحلي أما مساهمتها على الصعيد الخارجي فتتمثل في دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال المساهمة في تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، وكذا توفير الحاجيات المحلية مما يقلل ويحد من الاستيراد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
- الفرضية الخامسة: من خلال دراستنا اتضح أن ولاية ميلة لا تزخر بوفرة في الإنتاج، والذي ينحصر بنسبة كبيرة في المنتجات الفلاحية التي تمثل جل صادراتها.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

في الختام وعلى ضوء ما خلصت إليه الدراسة فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وإحداث تغيير في اقتصاد الجزائر من اقتصاد ريعي معتمد على عائدات النفط إلى اقتصاد متنوع في موارده ومداخيله حيث ينبغي العمل على:

• الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات، سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة من أجل توعية الشباب لوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة، مع تقديم مختلف المساعدات المادية والمعنوية والقانونية للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على إزالة

الحواجز الإدارية والإجراءات الطويلة لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، وكذلك محاولة ترقية القطاع وإدخاله في مجال التنمية الشاملة وتوسيع نشاطه أكثر كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة؛

- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية؛
- استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات، ومحاولة إيجاد هيئات مالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤيدة بقوانين وتشريعات، كصناديق تجميع المساهمات المالية الصغيرة، وجذب صغار المدخرين إليها لتؤدي دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع؛
- توفير المناخ الملائم، والمحيط الاقتصادي والإداري والقانوني المناسب لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتسريع نمو هذا القطاع من حيث الجوانب التشريعية والاقتصادية وغيرها؛
- تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التتمية من خلال التشجيع على إنشاء مؤسسات بمختلف المناطق واستغلال كل الإمكانيات المتاحة لكل منطقة بما تتميز به من خصوصيات متميزة؛
- توفير شبكة متكاملة من المعلومات حول نشاط التصدير خارج المحروقات للربط بين المصدرين الجزائريين والأسواق العالمية ومعرفة اتجاهات المنافسة ومستوى جودة المنتجات بها، وبالتالي القيام برسم سياسة تصديرية بناء على مجموع المعلومات المتوفرة؛
- غرس ثقافة التسويق الدولي لدى مسيري المؤسسات باعتبارها أبرز العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة نحو التصدير، من خلال الدورات التدريبية ولما لا وضع جوائز تحفيزية لأوائل هذه المؤسسات التي تعمل وفق هذه الفلسفة؛
- تكثيف المشاركات في المعارض الدولية وتكوين الأعوان المكلفين بالقيام بالعملية التصديرية، وإجراء الدراسات التي تهدف إلى البحث عن أسواق جديدة ضمن مختلف الخطط الهادفة إلى الوصول بالمنتج المحلى إلى الأسواق الدولية؛
- توفير الحماية اللازمة للمنتوج المحلي وإسناده في الأسواق الدولية عن طريق فرض رسوم وضرائب إضافية على المنتجات المستوردة و التركيز على معايير الجودة المطلوبة دوليا للمنتجات المحلية؛

- مواكبة التطورات التكنولوجية الراهنة والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال لتمكين المؤسسة من التفوق
 خاصة في مجال الإنتاج والتوزيع، الإشهار والتسويق الإلكتروني؛
- تكفل الدولة بالشباب المستثمر في صيغ مناسبة للاستفادة من العقارات والمحلات المتماشية مع المشاريع المقترحة.

رابعا: آفاق البحث:

تعتبر دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الصادرات خارج المحروقات حقلا واسعا وحديثا خصبا للبحث فيه لهذا نقترح هذه المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية:

- آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التتمية الاقتصادية المحلية؛
- إشكالية إحداث توازن بين تخفيض تكاليف الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة وإرضاء المستهلك الأجنبي.

قائمة المراجع

ا. الكتب:

- 1- أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال، طبعة 2، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001.
- 2-شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، الطبعة 1 دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2012.
 - 3- بشير محمد علية، القاموس الاقتصادى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1996.
 - 4- خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني للطبع، بيروت، لبنان، 1997.
- 5- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر مصر، الطبعة الأولى، 2008.
 - 6- سالم رشدي سيد، التمويل الدولي وأسسه ونظرياته، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 7- عادل عبد المهدي، <u>الموسوعة الاقتصادية</u>، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان، 1980، فريد النجار <u>تسويق الصادرات العربية (آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)</u>، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.
- 8- عبد العزيز مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتتمية الإدارية، مصر 2005.
- 9- فتحي السيد عبد أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010.
- -10 فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2001.
 - 11- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 12- محمد فؤاد مصطفى، <u>التصدير والاستيراد علميا وعمليا</u>، طبعة 2، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1993.
- 13- ميسر إبراهيم وآخرون، المشروعات الصغيرة: بحوث محكمة منتقاة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010.

- 14- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 15- نعيمي فوزي، <u>التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولي</u>، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 1999.

اا. المداخلات في المؤتمرات والملتقيات

- 15- إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، <u>التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات</u> الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية " جامعة فرحات عباس، سطيف 25/ 28 ماي 2003.
- 16- بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 18/17 أفريل 2006.
- 17 حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 66/05/ ماي 2013.
- 18- سيدي علي، حطاب مراد، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 09-2010/11/10.
- 19- شوقي جباري، <u>فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة</u> <u>والمتوسطة</u>، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 19/18 أفريل 2012.
- -20 مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة حمة لخضر، واد سوف، 06 و 07 ديسمبر 2017، ص 3 (proceding).
- 21 لجلط ابراهيم، نوري منير، دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX في دعم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، يومى 18 و 19ماي 2011 جامعة بومرداس.
- 22- لخضر مداح، ماجي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الملتقى الوطنى الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق

- 23 وصاف سعيدي، <u>التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات</u>، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، يومي 22، 23 أفريل 2003.

ااا.المجلات:

- 24- قرين الربيع، عقون شراف، إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.
- 25 بوسهمين أحمد، <u>الدور التنموي للإستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر</u>، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، سوريا، العدد الأول، 2010.

IV. المذكرات:

- 26- بن طيرش عطاء الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة** والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتورة، جامعة أبى بكر بلقايد تلمسان–، 2016–2017.
- 27- بن عربية مونية، <u>التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات</u> أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- 28- رامي حريد، <u>البدائل التمويلية للإقراضالملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة</u> <u>الجزائر</u> أطروحة دكتوراه (ل م د)، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
- 29- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.
- 30 ليلى عقاقنة، دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري في الفترة 2000، 2012، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
- 31- مولاي عبد القادر، <u>التصدير كإستراتيجية لتحقيق التمنية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر</u>، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008.

- 32- نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013-2014.
- 33 هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

٧. الجرائد الرسمية:

- -34 المادة 10 من القانون رقم 02–17 مؤرخ في 2017/01/10، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11.
- -35 المادة 5 من القانون رقم 02–17 مؤرخ في 2017/01/10، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11.
- -36 المادة 8 من القانون رقم 02–17 مؤرخ في 2017/01/10، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11.
- -37 المادة 9 من القانون رقم 02–17 مؤرخ في 2017/01/10، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

VI. الوثائق والمحفوظات:

- 38- معطيات غرفة التجارة والصناعة بني هارون ميلة.
 - 39- معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

VII. المواقع الإلكترونية:

- 40- http://www.marefa.org/index.php?title=1356384.
- 41- www.douane.gov.dz
- 42- www.bank-of-algeria.dz
- 43- www.andi.dz
- 44- http://www.mdipi.gov.dz

الملحق رقم (01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط

الفروع	النسبة %	عدد المؤسسات	مجموع فروع النشاط
النقل و المواصىلات			
التجارة			
الفندقة و الاطعام			
خدمات للمؤسسات	4.46	2204	خدمات
خدمات للعائلات	4,16	2301	
مؤسسات مالية			
أعمال عقارية			
خدمات للمرافق الجماعية			
البناء والأشغال العمومية	36,58	1933	البناء والأشغال العمومية
المناجم و المحاجر			
الحديد والصلب			
مواد البناء			
الكمياء، البلاستيك، المطاط			
صناعة غذائية	18,71	989	الصناعة
صناعة النسيج			
صناعة الجلد			
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق			
صناعات مختلفة			
الفلاحة و الصيد البحري	1,12	59	الفلاحة و الصيد البحري
المياه و الطاقة			
المحروقات	0,06	3	خدمات ذات الصلة بالصناعة
خدمات الأشغال البترولية			
	100	5285	المجموع

الفروع	النسبة %	عدد المؤسسات	مجموع فروع النشاط
النقل و المواصلات			
التجارة			
الفندقة و الاطعام			
خدمات للمؤسسات	12 25	2343	خدمات
خدمات للعائلات	43,35	2343	ت م
مؤسسات مالية			
أعمال عقارية			
خدمات للمرافق الجماعية			
البناء والأشغال العمومية	36,73	1985	البناء والأشغال العمومية
المناجم و المحاجر			
الحديد والصلب			
مواد البناء			
الكمياء، البلاستيك، المطاط			
صناعة غذائية	17,61	952	الصناعة
صناعة النسيج			
صناعة الجلد			
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق			
صناعات مختلفة			
الفلاحة و الصيد البحري	2,24	121	الفلاحة و الصيد البحري
المياه و الطاقة			
المحروقات	0,07	4	خدمات ذات الصلة بالصناعة
خدمات الأشغال البترولية			
	100	5405	المجموع

التطور السنوي	%	2013	%	2012	مجموع فروع النشاط
10	1,34	81	1,26	71	الفلاحة و الصيد البحري
0	0,73	44	0,78	44	المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر
85	34,70	2091	35,63	2006	البناء والأشغال العمومية
99	18,76	1131	18,33	1032	الصناعة التحويلية
203	44,47	2680	44,00	2477	الخدمات
397	100	6027	100	5630	المجموع

التطور السنوي	%	2015	%	2014	مجموع فروع النشاط
66	2,12	144	1,22	78	الفلاحة و الصيد البحري
1	0,62	45	0,69	44	المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر
9	32,11	2178	34,04	2169	البناء والأشغال العمومية
64	19,66	1336	19,96	1272	الصناعة التحويلية
271	45,39	3080	44,08	2809	الخدمات
411	100	6783	100	6372	المجموع

التطور السنوي	%	2017	%	2016	مجموع فروع النشاط
10	1,25	96	1,22	86	الفلاحة و الصيد البحري
0	0,68	52	0,74	52	المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر
67	30,44	2334	32,09	2267	البناء والأشغال العمومية
134	20,51	1573	19,66	1439	الصناعة التحويلية
393	47,12	3613	45,39	3220	الخدمات
604	100,00	7668	100	7064	المجموع

الملحق رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية

النسبة %	عدد المؤسسات	الدوائر	العدد
24,39	1289	ميلة	1
6,85	362	القرارم قوقة	2
3,01	159	سيدي مروان	3
6,21	328	واد النجاء	4
11,26	595	فرجيوة	5
2,72	144	بوحاتم	6
2,06	109	تسدان حدادة	7
3,77	199	ترعي باينان	8
1,65	87	عين البيضاء أحريش	9
4,60	243	الرواشد	10
19,68	1040	شلغوم العيد	11
7,47	395	تاجنانت	12
6,34	335	التلاغمة	13
100,00	5285	المجموع	

توزيع عدد المؤسسات حسب دوائر الولاية 2011

النسبة %	عدد المؤسسات	الدوائر	العدد
24,22	1309	ميلة	1
6,81	368	القرارم قوقة	2
3,07	166	سيدي مروان	3
6,48	350	واد النجاء	4
10,77	582	فرجيوة	5
2,87	155	بوحاتم	6
2,29	124	تسدان حدادة	7
4,03	218	ترعي باينان	8
1,70	92	عين البيضاء أحريش	9
4,61	249	الرواشد	10
19,44	1051	شلغوم العيد	11
7,42	401	تاجنانت	12
6,29	340	التلاغمة	13
100,00	5405	المجموع	

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب دوائر الولاية 2012

النسبة %	عدد المؤسسات	الدوائر	العدد
23,65	1332	ميلة	1
6,78	382	القرارم قوقة	2
3,07	173	سيدي مروان	3
6,64	374	واد النجاء	4
10,42	588	فرجيوة	5
3,10	175	بوحاتم	6
2,27	128	تسدان حدادة	7
4	236	ترعي باينان	7
1,97	111	عين البيضاء أحريش	9
4,51	254	الرواشد	10
19,25	1084	شلغوم العيد	11
7,58	426	تاجنانت	12
6,51	367	التلاغمة	13
100,00	5630	المجموع	

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب دوائر الولاية 2013

النسبة %	عدد المؤسسات	الدوائر	العدد
23,27	1403	ميلة	1
6,50	392	القرارم قوقة	2
3,55	214	سيدي مروان	3
7,15	431	وإد النجاء	4
10,09	608	فرجيوة	5
3,07	185	بوحاتم	6
2,34	141	تسدان حدادة	7
4	251	ترعي باينان	7
1,99	120	عين البيضاء أحريش	9
4,45	268	الرواشد	10
19,30	1163	شلغوم العيد	11
7,68	463	تاجنانت	12
6,44	388	التلاغمة	13
100,00	6027	المجموع	

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب دوائر الولاية 2014

النسبة %	عدد المؤسسات	الدوائر	العدد
24,3566	1552	ميلة	1
6,36	405	القرارم قوقة	2
3,78	241	سيدي مروان	3
6,89	439	واد النجاء	4
9,82	626	فرجيوة	5
2,95	188	بوحاتم	6
2,28	145	تسدان حدادة	7
4	257	ترعي باينان	7
1,96	125	عين البيضاء أحريش	9
4,30	274	الرواشد	10
19,46	1240	شلغوم العيد	11
7,53	480	تاجنانت	12
6,28	400	التلاغمة	13
			13
100,00	6372	المجموع	

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب دوائر الولاية 2015

النسبة %	عدد المؤسسات	الدوائر	العدد
24,35	1650	ميلة	1
6,34	430	القرارم قوقة	2
3,78	257	سيدي مروان	3
6,90	468	واد النجاء	4
9,82	667	فرجيوة	5
2,96	201	بوحاتم	6
2,28	155	تسدان حدادة	7
4,05	275	ترعي باينان	7
1,96	133	عين البيضاء أحريش	9
4,28	290	الرواشد	10
19,46	1320	شلغوم العيد	11
7,53	511	تاجنانت	12
6,28	226	التلاغمة	13
100	6783	المجموع	

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب دوائر الولاية 2016

النسبة %	عدد المؤسسات	الدوائر	العدد
23,15	1636	ميلة	1
6,82	482	القرارم قوقة	2
3,95	279	سيدي مروان	3
7,10	500	واد النجاء	4
9,84	695	فرجيوة	5
3,07	218	بوحاتم	6
2,36	167	تسدان حدادة	7
4.10	207		7
4,19	296	ترع <i>ي</i> باينان	7
2,07	146	عين البيضاء أحريش	9
4,37	309	الرواشد	10
19,32	1365	شلغوم العيد	11
7.50	520	موا ۱۹۰۰ م	12
7,53	532	تاجنانت	12
6,21	439	التلاغمة	13
100	7064	المجموع	

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب دوائر الولاية 2017

النسبة %	عدد المؤسسات	الدوائر	العدد
22,796	1748	ميلة	1
6,73	516	القرارم قوقة	2
3,83	294	سيدي مروان	3
6,99	536	واد النجاء	4
9,90	759	فرجيوة	5
2,97	228	بوحاتم	6
2,28	175	تسدان حدادة	7
4.11	215	.1*1 or	7
4,11	315	ترعي باينان	7
2,06	158	عين البيضاء أحريش	9
4,15	318	الرواشد	10
19,72	1512	شلغوم العيد	11
7,90	606	تاجنانت	12
6,56	503	التلاغمة	13
100	7668	المجموع	

الملحق 03: توزيع مناصب الشغل حسب قطاع النشاطات

توزيع الأجراء حسب مجموع فروع النشاط 2010

الفروع	النسبة %	عدد المؤسسات	مجموع فروع النشاط
النقل و المواصلات			
التجارة			
الفندقة و الاطعام			
خدمات للمؤسسات	22,06	6191	خدمات
خدمات للعائلات	22,00	0191	202
مؤسسات مالية			
أعمال عقارية			
خدمات للمرافق الجماعية			
البناء والأشغال العمومية	58,83	16510	البناء والأشغال العمومية
المناجم و المحاجر			
الحديد والصلب			
مواد البناء			
الكمياء، البلاستيك، المطاط			
صناعة غذائية	15,79	4432	الصناعة
صناعة النسيج			
صناعة الجلد			
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق			
صناعات مختلفة			
الفلاحة و الصيد البحري	2,94	825	الفلاحة و الصيد البحري
المياه و الطاقة			
المحروقات	0,37	105	خدمات ذات الصلة بالصناعة
خدمات الأشغال البترولية			
	100	28063	المجموع

التطور السنوي	النسبة %	2012	النسبة %	2011	مجموع فروع النشاط
			<u>ā</u>	الفلاح	
33	3,29	1021	3,26	988	الفلاحة و الصيد البحري
33	3,29	1021	3,26	988	سوت و سيد مبري المجموع الجزئي 1
		<u></u>	اجم و المحاج	،الطاقة المن	•
0	0,17	52	0,17	52	المياه و الطاقة
0	0,00	1	0,00	1	المحروقات
0	0,13	40	0,13	40	خدمات الأشغال البترولية
0	3,36	1045	3,44	1045	المناجم و المحاجر
0	3,66	1138	3,75	1138	المجموع الجزئي 2
			<u>لعمومية</u>	و والأشغال ا	البناء
391	47,18	14652	47,01	14261	البناء والأشغال العمومية
391	47,18	14652	47,01	14261	المجموع الجزئي 3
			ويلية	صناعة التد	<u>II</u>
0	2,08	647	2,13	647	الحديد والصلب
30	4,89	1519	4,91	1489	مواد البناء
0	1,30	405	1,04	405	الكمياء، البلاستيك، المطاط
90	3,65	1134	3,44	1044	صناعة غذائية
0	0,26	81	0,27	81	صناعة النسيج
				1 1	
0	0,00	0	0,00	0	صناعة الجلد
3	1,73	538	1,76	535	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق
3 0	1,73 0,03	538 10	1,76 0,32	535 10	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق صناعات مختلفة
3	1,73	538	1,76 0,32 13,88	535 10 4211	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق
3 0 123	1,73 0,03 13,95	538 10 4334	1,76 0,32 13,88	535 10 4211 الخدمات	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق صناعات مختلفة المجموع الجزئي 4
3 0 123 71	1,73 0,03 13,95 2,66	538 10 4334 826	1,76 0,32 13,88 2,49	535 10 4211 <u>الخدمات</u> 755	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق صناعات مختلفة المجموع الجزئي 4 المجموع النقل و المواصلات
3 0 123	1,73 0,03 13,95	538 10 4334	1,76 0,32 13,88	535 10 4211 الخدمات	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق صناعات مختلفة المجموع الجزئي 4

خدمات للمؤسسات	1743	5,75	1769	5,70	26	
خدمات للعائلات	616	2,03	629	2,03	13	
مؤسسات مالية	443	1,46	443	1,43	0	
أعمال عقارية	392	1,29	392	1,26	0	
خدمات للمرافق الجماعية	2606	8,59	2622	8,44	16	
المجموع الجزئي 5	9739	32,10	9912	31,92	173	
المجموع الكلي	30337	100,00	31057	100,00	720	

توزيع مناصب الشغل حسب قطاع النشاط (2013-2014)

			`	,	•	<u> </u>				
التطور لسنو <i>ي</i>	النسية %	2014	النسبة %	2013		مجموع فروع النشاط				
	<u>الفلاحة</u>									
-344	2,38	915	3,39	1259		الفلاحة و الصيد البحري				
344	2,38	915	3,39	1259		المجموع الجزئي 1				
المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر										
-12	0,14	52	0,17	64		المياه و الطاقة				
0	0,00	1	0,03	1		المحروقات				
1	0,09	35	0,13	36		خدمات الأشغال البترولية				
520	1,89	725	3,36	1245		المناجم و المحاجر				
533	2,12	813	3,62	1346		المجموع الجزئي 2				
			مومية	ء والأشغال العه	البناء					
655	45,65	17543	45,39	16888		البناء والأشغال العمومية				
655	45,65	17543	45,39	16888		المجموع الجزئي 3				
			ئية	صناعة التحويا	<u>الہ</u>					
128	2,26	867	2,08	739		الحديد والصلب				
79	4,82	1851	4,89	1772		مواد البناء				
-7	1,31	502	1,30	509		الكمياء، البلاستيك، المطاط				
76	3,54	1360	3,65	1284		صناعة غذائية				
-27	0,33	125	0,26	152		صناعة النسيج				

صناعة الجلد	0	0,00	0	0,00	0
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	704	1,73	892	2,32	188
صناعات مختلفة	10	0,03	24	0,06	14
المجموع الجزئي 4	5184	13,93	5621	14,63	437
	الخدمات				
النقل و المواصلات	1429	2,66	1429	3,72	0
التجارة	3843	8,98	4405	11,46	562
الفندقة و الاطعام	730	1,42	723	1,88	7
خدمات للمؤسسات	1837	5,70	2476	6,44	639
خدمات للعائلات	998	2,03	1238	3,22	240
مؤسسات مالية	455	1,43	441	1,15	14
أعمال عقارية	461	1,26	457	1,19	4
خدمات للمرافق الجماعية	2773	8,44	2370	6,17	403
المجموع الجزئي 5	12526	33,67	13539	35,23	1013
المجموع الكلي	37203	100,00	38431	100,00	1228

النسبة %	2015	مجموع فروع النشاط
2,17	844	الفلاحة و الصيد البحري
2,20	857	المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر
45,27	17604	البناء والأشغال العمومية
14,35	5580	الصناعة التحويلية
36,01	14001	الخدمات
100	38886	المجموع

تعداد مناصب الشغل حسب فروع النشاط 2016

النسبة %	2016	مجموع فروع النشاط
2,15	865	الفلاحة و الصيد البحري
2,46	992	المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر
45,20	18204	البناء والأشغال العمومية
13,15	5297	الصناعة التحويلية
37,03	14915	الخدمات
100	40273	المجموع

النسبة %	2017	مجموع فروع النشاط
2,17	907	الفلاحة و الصيد البحري
2,38	992	المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر
44,71	18648	البناء والأشغال العمومية
13,52	5641	الصناعة التحويلية
37,21	15522	الخدمات
100	41710	المجموع

الملحق 04: عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
43432	41710	40237	38886	38431	37203	31057	337 30	28063	عدد العمال



الملحق رقم (05): الهيكل السلعي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة

							72 1989
المه اد	بدليار	سنه ات	05	illi	-1	الصياد	اجمالي

Étiquettes de lignes	القيمة Somme de
2014	1525617,29
بصل بري	1,236,702,
تمور جزائرية	116813,5
حبوب الصنوبر	8930
حلزون حي	162589,24
زعرور	498
مقىمش	7:
2015	1010335,2
الياف البوليستار	252279,2
بصل بري	62365
تمور جزائرية	114586,0
ثرفاس طازج	4000
حلزون حي	14800
فلفل حار	1020
2016	1307766,43
الياف البوليستار	369008,63
بصل بري	42393
بطاطا ، طماطم ، فراولة	1924,1
تمور جزائرية	80568,68
حلزون حي	80850
ملصال	351476
2017	1220459,34
أرجل الدجاج	37141,79
ارجن المباج	19200
الياف البوليستار	639160,89
بیت بیویسار	234600
بعد بسري بولي بروبيلين	
بوني بروبيس تمور جزائرية	30000
مور جرامريه	213940,28
رخام ابیض	9480
	17652
زیت الزیتون صلصال	5781
	12200
قمح صلب	1287
لوازم الاسعافات الاولية	16,38
2018	1446101,047
الياف البوليستار	498793,22
بصل بــري	339400
بقايا وفضلات الرجاج	94125
تمور جزائرية	142695,05
حلزون حي	18008
دقلة نور	17067,9
زيت الزيتون	5225
سكر التمر	13245,12
نظیف جل	317541,757
Total général	6510279,377

الملحق رقم (06): زبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفترة 2010-2018

		نارنة إجمالي الصادرات منذ سنة 2010	ĥa		
Étiquette	es de lignes	القيمة Somme de			
2010		8203464,814			
المانيا		51135,65	-		
المانيا		92865			
اليونان ع		42810,76			
ايطاليا (122,500			
إيطاليا		879025			
تونس ہے					
تونس		5552249,553			
اليبيا ٢		752928,4009			
هونكونغ ط		699350,45			
2011		10600			
السنغال +		4235367,987	1		
ايطاليا		4255			
إيطاليا		59200			
تونس		1513400			
تونس		1947403,89			
ليبيا		416315,0975			
2012		294794			
ايطاليا		1351153,72			
		1075267			
تونس		244000			
تـونس		9828			
فرنسا		17748,72			
فرنسا		3210			
قطر		1100			
2013		1111548,7			
ي الإمارات (ابو ظبر	6300			
إيطاليا		818164			
تونس		277595			
فرنسا		9159,7			
قطر		330			
2014		1525617,29			
إيطاليا		1028227,74			
تونس	The State of the S	380000			
سيا الفدرالية	رو،	12890			
كندا		104499,55			
2015		1010335,28			
المانيا		21502,19			
المغرب		66575,5			
إيطاليا		447950		3	1
بلجيكا		22184,95			

دبي	4000		
فرنسا	83896,82		
كندا	90338,94		
لبنان	14842,37		
ماليزيا	3247,08		
2016	1307766,42		
ابو ظبي الإمارات	27924,12		
المغرب	42000		
إيطاليا	463245		
بلجيكا	44492,3		
تونس	657790,01		
دبي	608		
فرنسا	59138,31		
كندا	4277,49		
ماليزيا	8291,19		
2017	1220459,34		
الأردن	21567,01		
القاهرة	34478,94		
المغرب	49200		
المملكة المتحدة	9231		
الهند	55045,72		
اندونيسيا	66367,83		
إيطاليا	212480		
تركيا	160962,95		
تونس	463264,53		
دبي	36602		
عمان	5781		
قطر	7750		
لبنان	20339,46		
ماليزيا	40230,73		
موريتانيا	16,38		
هونكونغ	37141,79		
2018	1446101,047		
البرتغال	8000		
المغرب	32000		
المملكة العربية السعودية	13245,12		
إيطاليا	348673		
بلجيكا	19201		
تونس	911194,977		
دبي	21500		
فرنسا	23502,5		
ماليزيا	68784,45		
Total général	21411814,6		